التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

ورمُ القروض الأجنبية... انتحار أم اغتيال؟

لماذا يستثنى المتطاولون على الشعب من التحجير؟

التحرير — الاحد 19 شعبان 1441هـ الموافق لـ 12 أفريل 2020 م العدد 287 الثمن 700م

الشركات الأوروبيّة المنتصبة في تونس مستوطنات استعباد استعماريّة

رئيس وزراء إسبانيا: كورونا قد يهوي بالاتحاد الأوروبي

أهل مصر بين مطرقة النظام وسندان الوباء

كلمة العدد

سياسة الاقتراض من المؤسسات المالية جريمة كبرى

بعد أن عقدت حكومة إلياس الفخفاخ اتفاقا مع صندوق النّقد الدّولي ضمن «برنامج كورونا» للحصول على مبلغ يتجاوز 400 مليون دولار، أعلنت الحكومة يوم الجمعة 10 أفريل 2020 على موافقة الصندوق منحها قرضا بقيمة 745 مليون دولار لمجابهة آثار فيروس كورونا، وسيتم صرفه الأسبوع المقبل، بحسب ما صرح به سليم العزابي وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي في برنامج «موزاييك بلوس» مساء يوم الجمعة 10 أفريل 2020

الإقتراض سياسة الحكومات المتعاقبة

لم يكن هذا القرض الأول ولن يكون الأخير، فقد درجت الحكومات المتعاقبة على اتباع سياسة التداين من المؤسسات المالية الدولية كخيار استراتيجي، حيث صرح بذلك وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي السابق زياد العذاري بمجلس النواب في 28 جويلية 2018 عندما دعا النواب المشككين في الاقتراض إلى تقديم حلول غير التوجه إلى الاقتراض، وهو ما أكده في17 جويلية 2019 وزير المالية السابق رضا شلغوم أثناء مصادقة مجلس النواب على قرض تم الاتفاق عليه مسبقا بقوله» ما فماش حل كان نتسلفو»، أي ليس هناك حل أمام تونس سوى الإقتراض.

وقد تحصلت تونس على 1.8 مليار دولار من القرض الممدد المقدر ب 2.9 مليار دولار الذي تم إبرامه مع صندوق النقد الدولي أيام حكومة الحبيب الصيد سنة 2016، وتسلمت تونس منه خمسة أقساط، في حين امتنع الصندوق عن تقديم القسطين الأخيرين بسبب عدم التزام حكومة الشاهد فترة الانتخابات بتوصيات الصندوق المقررة تلك الفترة، وذلك بالرغم من أن تونس نفذت 85 بالمائة من «الإصلاحات» بحسب ما صرح به توفيق الراجحي الوزير المكلف بالاصلاحات الكبرى وصاحب مقولة «إذا كان معك صندوق النقد الدولي فضع في بطنك بطيخة صيفي»، وهو ما يؤكد أنّ وظيفة صندوق النقد الدولي الأساسيّة في العالم هي بسط النفوذ عن طريق الشروط التي يفرضها على الدّول، وهي غير قابلة للنّقاش أو التّفاوض، وقد يسمح الصندوق بإمهال الدّول مدّة من الزمن لتطبيق شروطه ولكنّه لا يسمح بتغييرها مطلقا، بدليل أنّه ألغى القسطين ، السادس والسابع بسبب عدم التزام الحكومة السابقة ببعض إملاءاته فترة الانتخابات.

من أين تأتي الدولة بالمال إذا لم تقترض ؟

رب قائل يقول: من أين تأتي الدولة بالمال لقضاء مصالح الناس ورعاية شؤونهم إذا لم تقترض ولم تفرض على الناس الضرائب؟

وجوابا عن هذا التساؤل نقول:

إن المشكلة الاقتصادية ليست في قلة الثروات في تونس ولا في زيادة الاستهلاك ولا الاستيراد، ولا في فقر البلاد، فتونس تملك مصادر اقتصاد غنية؛ فالمساحة الإجمالية للبلد 16.4 مليون هكتار، ومساحة الأراضي الفلاحية 10,5 مليون هكتار، منها حوالي5 مليون هكتار قابلة للزراعة، و 5.5 مليون هكتار غابات ومراعي، وتنوّع المناخ ينتج محاصيل متعددة ومتنوعة، وتملك تونس ثروة حيوانية هائلة من الأغنام والماعز والأبقار والإبل، وثروة سمكية تقدر بمئات الآلاف من الأطنان سنويا، وحسبما تسرب من دراسات فإن تونس تملك مخزونا من الغاز يقدر بسبعة مرات ما تملكه قطر، فحقل ميسكار وحده يوفر لتونس60 بالمائة مما تحتاجه البلاد من الطاقة ولكن وقع تسليمه للشركات الأجنبية وتدفع الدولة لهم ملياري دينار بالعملة الصعبة مقابل ما تنتجه أرضنا من الغاز، كما تملك تونس احتياطي هائل من النفط تشهد بذلك عشرات الشركات الأجنبية المنتشر في طول البلاد وعرضها وتنهب النفط دون عدادات ودون حسيب ولا رقيب، وتملك جبال تونس المعادن الثمينة وغير الثمينة والمعادن النادرة، مثل الحديد والجبس والرخام والفسفاط واليورانيوم والذهب والفضة والنحاس والحديد والنيكل والزنك وغيرها، ولها موقع استراتيجي هام، وأما الجهد البشري فعدد سكان تونس يزيد على 11 مليون نسمة؛ أغلبهم في سن العطاء، و لهم كفاءات علمية وصناعية وتكنولوجية قادرة على إحداث ثورة صناعية، وتمتد تونس على شاطئ طوله أكثر من 1000 كم، ومصانع للإسمنت والحديد، وبعض الخدمات التي تحتاج إلى تطوير، ورغم تلك الإمكانيات والمقدرات إلا أن أهل تونس يعيشون في حالة الفقر والعوز..

التحرر من الهيمنة وامتلاك القرار

إن عدم استخدام الطاقات والموارد المتوفرة يؤكد أن الدولة غير مسموح لها باستغلال هذه الثروات بالشكل الذي يجعلها تتحرر من سيطرة الدول الكبرى ومؤسساتها المالية، فصار حتما عليها أن تلجأ إلى فرض الضرائب على الناس (أي من الدول الكافرة المستمرة) وصارت تعمل على الإغراءات لجذب رؤوس الأموال الأجنبية لتستثمر في البلد رغم ما تجره من عاقب وخيمة.

إن المطلوب للخروج من الأزمة الحالية هو التعويل على أنفسنا، ففي فترة الأزمات لا يحتاج الناس إلا لتوفير الغذاء والدواء، وهي أمور ممكنة، فثرواتنا الزراعية والبحرية وحدها قادرة على إطعامنا دون الحاجة إلى صندوق النقد وجرعاته المميتة، وقد أظهر عدد من المتخصصين والباحثين في بلادنا قدرتهم على تصنيع ما يلزمنا من دواء ومستحضرات طبية، وطائرات، وغيرها.. ولكن المشكلة في النظام الرأسمالي الجشع وارتهان القرار السياسي بيد القوي الغربية.

د. الأسعد العجيلي، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير تونس

الشركات الأوروبيّة المنتصبة في تونس مستوطنات استعباد استعماريّة

محمد الناصر شويخة

تغيير منوال التنمية، النموّ الاقتصادي، الاستثمار وتشجيع الاستثمار...كلمات صرنا نسمعها يوميّا وتقريبا في كلّ النقاشات السياسيّة والاقتصاديّة في تونس، وصار تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر دينا لأغلب السياسيين في تونس، فلا حديث لهم إلا عن جلب الاستثمار، وتحسين صورة تونس في الخارج لطمأنة المستثمر، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار وهلمّ جرّا من هذا القاموس...ويبسّطون لك المسألة فالاستثمار الأجنبيّ المباشر يعني أن تنتصب شركات أجنبيّة في البلاد وتشغّل اليد العاملة فتنقص نسب البطالة وتزداد الثروة فترتفع نسبة النموّ.... وتُحلّ مشاكلنا (هكذا)....

وفي خضمّ هذا الصّراخ الذي لا ينتهي حول الاستثمار وفوائده لفت انتباهي تصريح مرّ سريعا في الإعلام ولم ينتبه إليه أحد. وهو تصريح للمحامي أصلان بن رجب المختصّ في قانون الأعمال يوم الثلاثاء 07 أفريل 2020 خلال تدخّله ببرنامج «إيكو ماغ» بإذاعة «اكسبريس أف أم» الخاصّة. تصريح مختصر أورده صاحبه كفتوى قانونيّة لبرنامج اقتصادي سياسيّ ليشرح مسألة تتعلّق بالمؤسسات المصدّرة كلّيا (والتي هي العمود الفقري للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس).

1- قانونيا ليس من حق تونس تسخير الشركات المصدرة كليا للانتاج لسوق التونسية:

أكّد محامي الأعمال في تدخّلهأنّ«الدّولة التّونسيّة لا يحقّ لها قانونيّا أن تسخر أو تفرض على المؤسسات المصدّرة كلّيّا، الإنتاج لفائدة تونس،لأنّ هذه الشركات تتعامل وتشتغل مع شركات الأم المنتصبة خارج تونس. وهذه الشركات الأمّ هي التي تقوم بإرسال المواد الأولية **لمؤسساتها المنتصبة في تونس** لتقوم هذه المصانع بإنتاج سلع تُرجعها إليها»اهـ.

وحين التمعّن في هذه الفتوى «القانونيّة» في زمن الوباء ينكشف لنا أنّ الشركات المنتصبة في تونس الموجّهة كلّيّا للتصدير هي مستوطنات استعماريّة في بلادنا، ذلك أنّها مرتبطة كلّيّا بالشركات الأمّ في أوروبا بل هي في الحقيقة جزء من تلك الشركات الأوروبيّة، وهي خاضعة كلّيّا لإرادة الشركات الأوروبيّة ولا يمكن للدّولة في تونس أن يكون لها من سلطة عليها. ففي حال كالّتي نعيشها هذه الأيّام، الدّول ذات السّيادة حوّلت اقتصادها بالكليّة إلى خدمة استراتيجيّة الدّولة في التصدّي للوباء، ففي أمريكا وأوروبا تحوّلت المصانع بأوامر سياديّة عليا لمساندة مجهود الدّولة في صناعة الكمّامات وأجهزة التنفّس الاصطناعي، وكذلك الأمر في فرنسا والصين وكوريا الجنوبيّة وغيرها.... أمّا في تونس ومثيلاتها من المستعمرات أدّى لها السيادة وأدّى لها أن تتخذ قرارات سياديّة، ففي تونسانتصبت منذ سبعينات القرن الماضي آلاف المصانع **ولكنّ هذه المصانع لا يمكنها أن تكون تحت سلطة الدّولة لأنّها ليست مصانع تونسيّة إنّما هي مصانع أوروبيّة** أي أن المتحكّم في إنتاجها نوعا وكمّا وتوجيها هي الشركات الأوروبيّة ومن ورائها الدّول الأوروبيّة وليس لتونس إلا تقديم اليد العاملة الرخيصة تشتغل لتنتفع أوروبا.

2- الشركات الأوروبيّة المنتصبة في تونس «على رأسها ريشة»:

وفي زمن الحجر الصّحّي أُعلن إغلاق المناطق الصّناعيّة، هكذا أعلن رئيس الدّولة ورئيس الحكومة وخرج رئيس الحكومة متوعّدا لا يستثني أحدا (إلا من كان على رأسه ريشة) وبكى وزير الصّحّة ... ولكنّ الذي سكت عنه الجميع أنّ المصانع الموجّهة كليّا للتّصدير (على رأسها ريشة) تُشغّل التونسيين في زمن الوباء لينتجوا لهم ما يحتاجونه هناك وراء البحار من موادّ صحيّة (كمّامات، وأجهزة تنفّس وغيرها...) تُصدّر لهم في الوقت الذي يتسوّل أشباه الحكّام عندنا على عتبات المرابين ليحصلوا على فتات مساعدات مسمومة، فتلك المصانع لم تغلق أبوابها، يشغّلها آلاف العاملات والعمّال التونسيين ومن على تراب تونس. في مشهد فضيحة بكلّ المقاييس،

3- الوجه القبيح لمستعمر يستعبد الشعوب، وأشباه حكّام لا يحسنون إلا التبعيّة والانصياع:

- فهذا المشهد يفضح النّظام الاستعماري الأوروبي الذي يحلو له أن يسمّي نفسه صديقا لتونس، والحقيقة أنّه عدوّ مستعمر تلوّن بكلّ الألوان ليبدّل أساليبه الاستعماريّة فبعد أن ارتفعت تكاليف الاستعمار العسكري المباشر، سحب عساكره واستبدلهم بحفنة « تونسيين» من ذوي الياقات البيضاء المتكوّنين في المدارس الأوروبيّة العليا جعلهم خدما له وبواسطتهم ظلّ يسيطر على تونس وطاقاتها. يملي عليهم البرامج والسياسات فيمتثلون، ويأمرهم فيأتمرون. وبواسطتهم جعل تراب تونس البلد الإسلامي العزيز حديقة خلفيّة له تؤمّن له إنتاجا لحاجاته بأدنى التّكاليف، فالكلّ يذكر خطاب الرئيس الفرنسي الذي خاطب الفرنسيين فطلب منهم المكوث في منازلهم وطمأنهم على مرتّباتهم وحاجياتهم بل ذهب إلى أكثر من ذلك حين أعلن أنّ الكهرباء والماء سيصلهم بالمجّان، وأن لا حاجة أن يخرجوا للعمل، نعم يستطيع رئيس فرنسا ذلك لأنّ العبيد من وراء البحار سيخرجون بالآلاف للعمل لينتجوا حاجات فرنسا والفرنسيين، تُخرجهم الحاجة والفقر، بل تُخرجهم خيانة الحكّام الذين سلّموا البلاد وجعلوها رصيفا من أرصفة أوروبا.

- يفضح هذا المشهد أشباه الحكّام في بلدنا الذين يُحبّون أن يظهروا بمظهر الحكّام الأسياد ولكنّهم في الحقيقة مجرّد خدم وعملاء، فقد رضوا أن يتمّ تسخير الآلاف من تونس لخدمة الاقتصاد الأوروبي، وخدمة الدّول الأوروبيّة الاستعماريّة . وحتّى في زمن الوباء الذي هو زمن استثنائي لم يستطع لا رئيس الدّولة ولا رئيس الحكومة أن يقفوا موقف الرجال ويتّخذوا قرارات استثنائيّة تحمي أبناءنا من الوباء ومن الفقر. وتجعل لجهودهم وتضحياتهم معنى.

- يفضح هذا المشهد المُخزي ما يُسمّى بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي جعل منه السياسيّون عمدة النّهوض الاقتصادي لتونس، ليكشف أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو تسخير لطاقات البلد بأكمله لخدمة المستعمر، فنوفّر له الأرض بالدّينار الرّمزي ليبني مصانعه ثمّ نوفّر له اليد العاملة الرّخيصة لتنتفخ جيوب حيتان المال، في مقابل ماذا؟ يدّعي السياسيّون و«خبراء» الاقتصاد أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو قارب النّجاة وهو الذي سيخلق الثروة ويحسّن من النّموّ بل يزعمون أنّه سيجعلنا من البلدان المتقدّمة، ليكشف فيروس كورونا أباطيلهم، ليكشف أنّ ما يزعمونه من خلق الثروة إنّما هو زيادة لثروة الشركات العابرة للقارّات، وأنّ زيادة نسب النّموّ التي يلهثون وراءها إنّما هي في الحقيقة زيادة لاستعباد شبابنا وجعلهم خدما وعبيدا لدول ما وراء البحار.

وقبل الختام:

لا تفتقر تونس إلى الكفاءات الطّبيّة ولا إلى المهندسين القادرين، فقد أثبتت هذه الأزمة أنّ شبابنا قادر على الخلق والابتكار، قادر على البحث والاكتشاف في زمن قياسيّ يُضاهي ما عليه أكثر المختبرات حداثة في العالم، ولا تفتقر تونس أيضا إلى الأموال والثروة فمزارعونا بفضل الله وعونه أنتجوا صابات قياسيّة، وشبابنا الذي يتفجّر حيويّة مستعدّ للبذل والتّضحية.

فماذا ينقص تونس إذن؟

لا ينقصها إلا نظام صحيح عادل يُحسن رعاية الشؤون الرعاية الكريمة، ويُحسن استثمار الطّاقات الكامنة في تونس وقيادة مخلصة لربّها ولدينها ولأمّتها واعية على المستعمر وألاعيبه، لها الجرأة لتقف موقف الرّجال لتقود رجال تونس إلى مراقي العزّ.

وختاما نذكّر أنّ تونس لم تكن يوما عزيزة منيعة إلا يوم دخلها الإسلام فتحوّلت من مطمور روما إلى قائدة للجناح الغربي لأقوى دولة في العالم، ولم يكن ذلك إلا بنظام الإسلام وبقيادة المخلصين الواعين الشجعان، ونظام الإسلام بيننا لا يزال غضّا طريّا كما أنزل على رسولنا الكريم صلّى الله عليه وسلّم، وفينا رجال مخلصون صادقون واعون شجعان.

ورمُ القروض الأجنبية... انتحار أم اغتيال؟

عبد الرؤوف العامري

في ظل عتمة جائحة الكورونا التي أصابت الكرة الأرضية والتي لم تستثن تونس وسائر بلاد المسلمين وفي الوقت الذي انكبت جل قيادات العالم ونخبها بل وعامتها في البحث عن الحلول الممكنة للتخفيف من وطأت هذا البلاء واستقراء الواقع لاستخلاص الدروس للتوصل إلى حلول آنية واستراتيجيات مستقبلية تقيها وخيم العواقب والتخفيف من الآثار السلبية قدر المستطاع، والإعداد لغد تأمن فيه صروف الدهر، حتى بات الحديث عن تشكل أقطاب سياسية جديدة والحديث عن تحالفات جديدة فرضتها الأحداث وكذلك ظهور بوادر فكرة الانعزال من جديد قد تفضي إلى تفكك كيانات سياسية خالها بعض سطحيي التفكير أنها صلبة البنيان ثابتة الأركان حتى عدت لديهم المثال الذي يجب أن يحتذى لمن أراد البحث عن الانتماء إلى عصبة الحمية التي تقيه غائلة العدوان ويجد فيها أسباب الأمن والمنعة. فلقد طفا الحديث اليوم عن بديل عن الاتحاد الأوروبي لفقده لأسباب وجوده أو عن ضرورة الحلف الأطلسي وبحث كل دولة من دوله عن مقومات دفاعاتها الذاتية... في هذه الأحوال العالمية المضطربة والغير مستقرة وتحت تهديد صار غير خاف، من قبل الدول الكبرى وهي تسعى لتثبيت هيمنتها على العالم أمام دول أعطت من نفسها أسباب الهيمنة عليها، لم يجد حكام تونس وفي تعاملهم مع هذه الجائحة التي انضافت لجملة الأزمات التي ترزح تحتها البلاد، أكثر من أن يجمدوا على نفس المقاربات الفكرية والسياسية رغم ثبوت فشلها كحلول ومعالجات لمختلف القضايا، ولم يستخلصوا درسا من التاريخ ولا من الحاضر... فيقول رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ أنه " لا خيار لنا الآن غير التعامل مع صندوق النقد الدولي، رغم إقراره أن تونس وصلت إلى مستوى غير معقول من المديونية التي تناهز 80 بالمائة من الميزانية وكاشفا عن حجم التبعية حد ارتباط هذه العلاقة بقيام الدولة بوظيفتها وتوقف خلاص أجور الموظفين على هذه الصلة بل وطال الأمر تعهدات الدولة المالية والتزاماتها الدولية، ليبرر بذلك استعداده للخضوع للشروط التي تطرحها منظمة النهب العالمية بل ويعزو فشل دولة الحداثة في أداء مهامها إلى عدم الإيفاء بهذه الشروط من قبل.

يبلغ العجز بالعاجز أن صار يعد أسباب هلاكه قارب نجاة له، فيصبح حصوله على قرض شهادة تميز تثبت نجاحه وقدرته على القيادة... فحصول حكومة انتخابات 2019 على قرض ال " 50 مليون اورو " من ايطاليا، المنكوبة والباحثة عمن ينجدها، أصبح قضية سياسية بين ساستها، لم يشعر الحكم في تونس بالإهانة والصغار عندما تتبجح الوكالة الايطالية للتنمية والتعاون تقول في بلاغ لها أن ايطاليا قدمت هذا القرض عن طريق صندوق الودائع والقروض في إطار دعم المؤسسات التونسية.

ولا يضير الحكم في تونس تبعة القرض الذي خصصه صندوق النقد الدولي لبلدنا والمقدر بـ743 مليون دولار تحت عنوان مواجهة جائحة "كورونا". والذي يأتي ضمن سياسة هذا الغول الوحشي الناهب في الهيمنة على الدول التي استطاع أن يسجنها في خططه وأحابيله والحيلولة دون انعتاقها من قيوده. فهل استسهال معالجة أزماتنا بمثل هذه الحلول التي لا تعدو إلا أن تكون قيدا آخر يلفه هؤلاء الرويبضات حول أعناقنا والحال أن وزير المالية يعترف خطورة الوضع المالي قبل الحصول على هذه القروض المكبلة، هو الحل العملي والمعقول لأزمة كالأزمة الصحية عند من يعقل؟

أين ذهب القرض الذي استخلصه الشاهد رئيس الحكومة السابق من الدوائر المالية الاستعمارية والمقدر بـ225 مليون دينار أثناء الحملة الانتخابية والواجب تسديده تاريخ 15 جويلية 2026؟

هل أن اقتراض 400 مليون أورو (1250 مليون دينار) من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية هو التصرف السليم لحكومة تدرك حجم الدين الموضوع على عاتقها؟ أم ما لجرح بعيت إيلام؟

وإذا كانت دائرة المحاسبات قد كشفت أنّ تونس عليها أن تسدّد، بداية من سنة 2021 وحتى سنة 2025، دفعات قروض بقيمة ألف مليون دولار، سنويا. وأنها ستواصل سداد القروض المتحصل عليها مع موفى 2016، الى حد 2055، علما وان التزامات الدولة بلغت بعنوان الاقتراض الخارجي، للفترة2016-2011، فقط، زهاء 38 مليار دينار، أفلا يدفع هذا الوضع إلى الوقوف والتدبر؟ أتكون المعالجة بمزيد الاقتراض؟ فحق أن نتساءل عن الواقع الحقيقي للقروض التي يكبل بها هؤلاء الرويبضات البلاد والعباد حتى يوغلوا في هذه السياسة غير عابئين بالنتائج الكارثية التي ستتحملها الأجيال اللاحقة، وعن الأوضاع السياسية التي ستفرض عليهم

لنا أن نتساءل عن نفسية هؤلاء المسؤولين وهم يمضون هذه العقود. هل تصرفهم تصرف ملوك ملكوا رقاب الناس فلا يسألون أم الزمن دان لهم فسيتداركون أمرهم؟ أم أنهم أمنوا المساءلة فتركوا الحبل على الغارب، فعالجوا عجزهم عن الرعاية الحقة فلجؤوا إلى الحلول السهلة، كونهم سوف لن يكونوا في السلطة ساعة حلول آجال سداد تلك الديون فلا تعنيهم عاقبة جرائمهم؟

اليقين في أمرهم أنهم لا يملكون من أمر أنفسهم شيئا، فهم العبيد الذين لا اعتبار عندهم إلا لمصالح أسيادهم الذين يقررون فعليهم الإمضاء حيث يؤمرون. فلا سلطان لهم على ما حبا الله سبحانه به بلادهم من خيرات فعجزوا عن حراستها وشكره جل وعلا بوضعها في مواضعها ، حيث ارتضاها.

فتقاريرهم وتقارير خبرائهم ودروس التاريخ عن نتائج مثل هذه السياسات التي لم تزد منتهجيها، على مر التاريخ، إلا خزيا ولعنا ومقتا من شعوبهم، ومع ذلك لم تردعهم عن سلوك نهجهم واتباع خطاهم مع يقينهم أن العاقبة واحدة، فلا هم بلغوا بشعوبهم شواطئ الأمان ولا نعموا بحميد الذكر. هل خاضوا هذه الغمار خوض المنتحرين اليائسين أم سلكوا سبيل الحاقدين فاغتالوا شعوبهم ورضوا أن يأكلوا من زاد اللئام الذين لا يزيدهم خضوعهم لهم إلا أن يحتقروهم ويلقوا بهم في مستنقع النفايات بعد قضاء وترهم منهم . لم يحترموا أنفسهم كالكرام ولا نأوا عن الصغار أمام من يستعبدهم ولم يكونوا ككرام خيل العرب:

كان من عادة العرب فى الجاهلية إذا تكاثر الخيل واختلط عليهم الأمر وأصبحوا لا يفرقون بين الخيل العربي الأصيل و الهجين جمعوا الخيل كلها فى مكان واحد ومنعوا عنها الأكل والشرب وأوسعوها ضربا وبعد ذلك يأتوا لها بالأكل والشرب فينقسم الخيل إلى فريقين ، فريق يهرول إلى الأكل والشرب لأنه جوعان وفريق يأبى أن يأكل من اليد التي ضربته وأهانته ، هنالك يفرقوا بين الأصيل من الهجين

حديث عن الوعي: لماذا يُستثنى المُتطاولون على الشعب من الحجر؟

أ. أحمد بنفتيته

الوعي هو جوهر الإنسان وخاصيته التي تميزه عن باقي المخلوقات،وهو الذي يميّز فكرا عن فكر وسلوكا عن سلوك.إذ الوعي هوذاك الإدراك العميق لواقع الأشياء والإحاطة بجميع جوانبها, وفهمها فهما صحيحا للتمكن من تحديد الموقف المناسب منها...

لكن للأسف فإن للوعي عند بعض من يشاركوننا الحياة على هذه الأرض معنى آخر، يمثل جِماعا من الصفات والأفعال الدنيئة التي تصبّ جميعها في بركة آسنة ملؤها أوحالٌ فكرية ورواسبُ عقود طويلة من الانحطاط والانبطاح والهزائم التي تشرّبتهاالنفوس المريضة واستساغتها قلوبهم وأذهانهم عبر الزمن..

تلك المجموعات من المتحلقين في بعض منابر الإعلام المشهود لها بالتآمر على الشعبلم تفوّت فرصة منحة ولا محنة إلّاقضّت ألسنتهمبأبشع ما تسمع الآذان.. ويقودهم في التهجم مسؤولون في الصف الأول، وجنرالات في الكذب والتسويف يعانون أمراضا فكرية ونفسية مزمنة، فأغلبهم فاقد للشجاعة والجرأة الفكرية التي تخول لصاحبها اتخاذ القرارات الصائبة والصالحة له ولمن يقوم على شأنهم إن كان على رأس مسؤولية حكم أو إدارة. (وهنا مكمن أزمة أمتنا الإسلاميةّ بأكملها).

فمنذ أن أعلنت الحكومة التونسية عن حجر صحي عام في البلاد، هبّت جماعات ممن يدعون النخبوية والتفقه في كلّأمور الدنيا والدين، جماعات لا تتقِن إلا الرّجعة إلى الوراء،لا يخفون حنينا مرضيّا لماضي البطش ودولة البوليس. وأغلبهم ممّنعاقبهم الشعب بالمنع من الحديث في شأنه العام مرات ومرات،وعدم الظهور في شاشات الإعلام بعد أن انهالوا عليه وعلى جميع فئاته بشتى النعوت المنحطة تسفيها وترذيلا...

وهاهم اليوم رغم ذلك تتعالى أصواتهم مطالبين «بكبح جماح الشّعب» وإلزامه البقاء في البيوت بالقوة العامّة... دونما إشارة إلى مسؤولية الحكومة منذ البداية في دخول المرض وانتشار العدوى، ولا إلى عِظم جُرمها في حقّ العائلات التي تبيت ليلها تعاني وطأة الجوع والفاقة،بعد أن سلّمت زمام أمرهم وأقواتهم بيد لوبيّات النّهب الاقتصادي التي صارت تتصارع في العلن، حتّىوصل الأمر بكبير أعرافهم أن ردّ على رئيس الحكومة وأحد وزرائه بالقول:» ما عندك ما تعملي وقداش باش تقعد وزير»، في لهجة فظّة لا تدانيها إلا لغة «البلطجيّة». نعم لقد عميت أعين أولئك المتزحلقين على بساط السلطان المضرج بعرق الرجال، عميت أعينهم عن الذين لا يجدون قوت يومهم،عمن قطع عنه الحجر سُبل اللقمة بعد أن كان رزقه يأتيه من بعض القوارير البلاستيكية يجمعها من القمامة بشكل. وخرست ألسنتهم الآثمة أمام ما عدّه المعهد الوطني للإحصاء من التونسيين القابعين تحت عتبة الفقر بأكثر من مليون و700 ألف شخص. لعل تلك الحكومة ورئيس البلاد يذكّر أو تنفعه الذكرى..

إن أولئك العابثين بالرأي العام والسليطة ألسنتهم على شعبنا، هم بالأساس أبواق لمنظومة فكرية غارقة في الفساد،معطوبة بالجهل المركب،يعبدون الرواية الرسمية لكل وقيعة وكل حدث، ويستميتون في الدفاع عنها بل وإذكائها بجرعة من التخوين والترهيب لعامة الناس إن هم خالفوها. يستمرؤون اللقمةالمغمّسة بالدّم تأتيهم من معاداة الشعب المنهك أصلا قبل المحنة وبعدها،فبعد أن أكلوا من لحمه بألسنتهم حيا وميتا، يستمتعون بالألقاب الزائفة التي يهبهم إياها القائم بأعمال رأس المال المنصب على رأس كل مؤسسة لها شيء من التأثير في الرأي العام والقدرة على توجيهه صوب الوجهة التي يريد، وهو غالبا ما يريد وجهة تبرئة موظفيه ووكلائه صلب التشكيل الحكومي الفاشل.

فلا بأس أن نذكّرهموكل من يطعن في وعي الشعب وتذهب به حالة العدوان تجاهه أيما مذهب بأن:

-أول من يتحمل مسؤولية تفشي عدوى فيروس كورونا في البلاد هي الحكومة التي تشرف على حركة العبور في الموانئ والمطارات،ولقد طالبها الشعب منذ بداية تفشي الفيروس في إيطاليا بإغلاق المطارات وإيقاف حركة المسافرين منإيطاليا وإليها، ولكنها تعنتت ورفضت خوفا أوضعفا أوارتهانا لأصحاب الارتباطات الخارجية المالية والرأسماليين المتنفذين)وذلك طبعا على حساب أرواح الناس وآلامهم(.. إلى أن أغلقت إيطاليا كل مطاراتها وآخرهم مطار روما الذي حاولت الحكومة التونسية استغلاله للظهور بكونها هي من بادرت بالفعل والحال أن تقاعسها كان مكشوفا للجميع.

-الحكومة مسؤولة عن كل الذين دخلوا البلاد ولم تُخضِعهم للحجر الصحي الإجباري، فمنهم من لم توفر لهم الأماكن المخصصة ومنهم من رأيناه يتحدث على مواقع التواصل الاجتماعي عن عدم وجود أي إجراءات للمراقبة والتقصي في المطارات...بعد أن ادعت امتلاك إستراتيجية متكاملة للتعامل مع الوافدين.

ومن جهة أخرى، لتتذكر شلّة المتهجمين على عموم الشعب كيف عجزت الحكومة عن صرف مساعدات للناس وخرجت بإجراءات رافقهاكثير من الارتباك والارتجال وغاب عنها التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة فكانت نتائجها عكسية بل كارثيّة، إذ تسببت حسب العديد من ممثلي قطاع الصحة في إجهاض مجهودات وزارة الصحة في حربها ضد الوباء.بعد أن أدت بآلاف العائلات إلى التجمهر أمام البلديات والمعتمدياتومكاتب البريد،والاصطفاف في طوابير، بل التكدّس والاحتشاد من أجل الحصول علىشيء من «السميد» و«الفارينة»، فكانوا ضحية لاستهتار الدولة وفشلها اللامتناهي في تصريف شؤون الناس زمن السلم فما بالك والزمن زمن الحرب. وللإشارة فان الحكومة كعادتها بحثت عن التبرير وحبل التهرب من المسؤولية ووجدته في إلقاء اللائمة على أطراف مجهولة»تبيّن لها» فيما بعد أنها كانت تبعث بإرساليات قصيرة إلىكبار السن للخروج لتسلم مساعداتها من مقرات البريد وغيرها لتسجيل أسمائهم في مقر المعتمدية للانتفاع بالمساعدات التي أقرتها الدولة.

ثمّ إذا ما نظرنا في التطبيق المباشر لحظر التجول إبانإعلانه من قبل رئيس الجمهورية فانه لم يكن ذا جدوى باعتبار التوقيت الذي ينص عليه وهو من السادسة مساء إلى السادسة صباحا لتكون باقي ساعات اليوم متاحة لتعاطي المواطنين لنشاطهم اليومي .

وإذا ما نظرنا كذلك لإقرار الحجر الصحي العام فان فجئيتهأربكت الناس ولخبطت حساباتهم ما جعل الكثيرين يتجاوزونه. وللحد من تجاوزهاأقرت الحكومة مؤخرا المرور إلى تطبيق عقوبات مالية وصفت بأنها في حجم الخطايا المرورية،تسلط على المترجلين والمنتصبين على حافات الطريق ومستعملي وسائل النقل دون ترخيص.. وقد تذهب لاحقا في إقرار خطايا لعدم استعمال الأقنعة الواقية باعتبار أنها ستصبح إجبارية بعد رفع الحجر الصحي الشامل كما أكده وزير الصحة في أكثر من مناسبة.

كل وهنا يعكس النسق الذي تتعاطى به الحكومة وما تقره في كل مرة من إجراءغاب فيها البعد الاستشرافي اللازم، ما جعلهاتهدر وقتا كبيرا وثمينا منذ بروز الجائحة في الصين ولم تركز مع تعاطي هذا البلد مع الفيروس وركزت مع الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وجميعها تأخرت في اتخاذ الإجراءات السريعة والضرورية وكانت نتيجة ذلك كارثية.

-وعلى المبدين امتعاضهم من حالات تفلّت بعض المحجورين أن لا ينسوا أثر عملية تهريب رجل أعمال وزوجته من مقر الحجر الصحي بشط مريم وسيارة الحرس الوطني خلفه وما أحدثته من ضجة في صفوف الرأي العام وصلت حد تراشق التهم بين بعض نواب ولاية سوسة حول ضلوع أحدهم في عملية تهريبه بالتواطؤ مع السلط الجهوية والأمنية.

-وبينما الفرق الأمنية والعسكرية تجوب الشوارع والمدن تطالب المتساكنين بعدم الخروج ورئيس الحكومة يؤكد ويكرر أن الحجر الصحي يجب أن يكون عاما وأن الاستثناء لا يجري إلا على القطاعات الحيوية والأساسية.. أصدرت وزارة الشؤون الثقافية يوم الأربعاء 8 أفريل 2020 بيانا يحمل إمضاء الوزيرة شيراز العتيري تسمح فيه لشركات الإنتاج السمعي البصري والقنوات التلفزية المتحصلة سابقا على تراخيص تصوير وتمّ تعليقها، بالعودة لتصوير الأعمال الدرامية الرمضانية واستئناف نشاطها. انصياعا للوبيات المال وسيّء الأعمال.

في خطوة عكسية تماما لمطالب الشعب الذي دعا إلى تحويل ميزانيات بعض الوزارات لصالح وزارة الصحة معاضدة لجهودها في مقاومة انتشار الوباء،ومن بينها وزارة الشؤون الثقافية.. والأدهى من ذلك أن البيان ذكر أن هذا القرار تم اتخاذه بناء على تعليمات رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ وايمانا بأهمية الأعمال الدرامية في شهر رمضان لدى العائلات التونسية. وزيادة على ذلك أكدت الوزيرة أن لا دخل للوزارة في المستويات المنحطة لتلك الإنتاجات التي سمحت لها بالاستمرار، وأن دور التعديل والتهذيب وتصحيح المحتويات والمضامين وردع العابثين بعقول جمهور المتفرجين ومخربي الثقافة لدى الشباب ومستهدفي الأسر في البلاد.. كل ذلك ليس دورها ورمت بالكرة في مرمى «الهايكا» لتؤكد أكثر أن وجود الوزارة في حد ذاته لا يمثل عند التونسيين أهمية بمكان.

«مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ لاَ يَشْكُرُ اللّهَ»

ياسين بن علي

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

قالت بلقيس ملكة سبأ -كما جاء في سورة النمل -:{إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً}، فقال الله سبحانه وتعالى تصديقا لكلامها رغم كفرها:{وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ}.يعلّمنا القرآن الكريم، أنّ من شيم الكرام الاعتراف بالحقّ لذوي الحقّ أو الاعتراف بالحقّ لمن نطق بالحقّ وإن كانوا كفارا غير مسلمين، فكيف إذا كان الناطق أو القائم بالحقّ من المسلمين.

وعنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ» (الترمذي).وعنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَعْمَلُ الْعَمَلَ مِنَ الْخَيْرِ، وَيَحْمَدُهُ النَّاسُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ» (مسلم).

فالشكر والثناء والمدح على عمل من الأعمال الخيّرة الصالحة من الأمور المشروعة؛ فلا يعجبنّ أحد من ثنائي على بعض الشخصيات، أو مدحي لبعض المؤسّسات، رغم الاختلاف معهم في المواقف والتوجّهات. فالعدل يقتضي التجرّد من الهوى والعصبيّة، ويلزمنا بقول الحقّ والثناء الجميل على أصحاب المواقف الطيّبة وإن خالفناهم في مسألة يعدّ الخلاف فيها معتبرا وجائزا عقلا ونقلا.

وأخصّ بالذكر والشكر الإطار الطبّي التونسي، فقد ظهرت في أقوالهم وأعمالهم جدّية يشكرون عليها؛ فهم قد تحمّلوا المسؤولية، وعملوا بكلّ إخلاص وتفان على الحفاظ على صحّة النّاس رغم النّقص في المعدّات والتجهيزات.

وكذلك أساتذة جامعة الزيتونة وغيرهم من المشايخ حملة العلم الشرعي الذين سارعوا إلى بيان المواقف الشرعية المؤصّلة حفاظا على نفوس الناس وكانوا أوّل ملتزم بما أصّلوا فضربوا المثال الحسن في القول والعمل. ولا ننسى طلبة العلوم والهندسة وكلّ من ساهم في اكتشاف أو صناعة أداة تساعد على حفظ أرواح الناس والعناية بصحتهم.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ مَثَلَ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ، لَا يُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَوْ آخِرُهُ»(أحمد والترمذي). قال الملّا القاري في مرقاة المفاتيح: «مثل أمتي مثل المطر، أي في حكم إبهام أفراد الجنس لا يدرى أوله، أي: أوائل المطر أو المطر الأول خير، أي: أنفع أم آخره. أي أواخره أو المطر الآخر... وحاصله أنه كما لا يحكم بوجود النفع في بعض الأمطار دون بعض، فكذا لا يحكم بوجود الخيرية في بعض أفراد الأمة دون بعض من جميع الوجوه، إذ الحيثيات مختلفة الكيفيات، ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات، ومع هذا فالفضل للمتقدم، وإنما هذا تسلية للمتأخر إيماء إلى أن باب الله مفتوح، وطلب الفيض من جنابه مفسوح... وخلاصته أن هذه الأمة كلها لا تخلو عن الخير كما أشار إليه بقوله: هذه أمة مرحومة، لكون نبيها نبي الرحمة، بخلاف سائر الأمم، فإن الخير انحصر في سابقهم، ثم جاء الشر في لاحقهم حيث بدّلوا كتبهم وحرفوا ما كان عليه أولهم».فقد أظهر وباء كورونا الوجه الجميل لتونس، وبيّن أنّ في الأمة طاقات كامنة مخلصة واعية متفانية في خدمة البلاد والعباد. وأنّ هذه الطاقات لا ينقصها إلّا وجود النظام الإسلامي المستقل السيادة والإرادة لتتفجّر بالإبداع وتظهر قدرتها على النهوض بالبلاد.

هل أنّ أحداث 9 أفريل 1938 جديرة بالتأريخ للشّهادة والشّهداء..؟؟

بسام فرحات (أبو ذرّ التونسي)

دأب النظام التونسيّ منذ (استقلاله المزعوم) على إحياء ما أسماه (عيد الشهداء) متّخذا من يوم 09 أفريل تاريخا له ومن مظاهرات سنة 1938 ضدّ الاستعمار الفرنسيّ رمزيّة له ،وذلك في انتحال ماكر وقح لاصطلاح شرعيّ عبر انتزاعه من سياقه الإسلاميّ وإقحامه قسرا في إطار النعرة الوطنيّة الاستعماريّة الخبيثة التي قوّضت صرح الخلافة وأطاحت بالدّولة الإسلاميّة ومكّنت للكافر المستعمر في البلاد وجعلت له سبيلا على المؤمنين أرضا وبشرا وثقافة ومقدّرات..وبما أنّ الشّهيد في الاصطلاح الشّرعي هو (القتيل من المسلمين يقع صريعا في أرض المعركة وهو يقاتل في سبيل الله مقبلا غير مدبر) فإنّ التأريخ للشهادة يجب ألاّ يخرج عن اعتبارين اثنين :إمّا تغليب النّاحية الكيفيّة أي حادثة تجسّد التعريف الشّرعي للشّهادة في أبهى صوره ،أو تغليب النّاحية الكمّية أي حادثة شهدت سقوط عدد كبير من الشّهداء..فهل أنّ مفهوم الشهادة في الاصطلاح الشرعيّ ينطبق ـ كمّا وكيفا / مناطا ومواصفات ـ على ضحايا أحداث أفريل 1938 حتى نعدّهم من الشهداء ونؤرّخ بتلك الواقعة لعيد الشّهداء..؟؟ ثمّ ما هي الخلفيّة الثقافيّة والرمزيّات السياسيّة الكامنة وراء التأريخ بتلك الأحداث للشهادة والشهداء..؟؟ بمعنى هل أنّ ضحايا تلك الواقعة كانوا يقاتلون لجعل كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى أم وُظّفوا وقودا لمشاريع الكافر المستعمر وأذنابه المستهدفة لهويّة البلاد والعباد ومقدّراتهم..؟؟

الشّهادة في العُرف البورقيبيّ

إنّ الشهادة في سموّها ورُقيّها وفضائلها الدّنيويّة والأخرويّة هي مناط شرعي، وإنّ إثباتها أو نفيها عن ضحايا أفريل 1938 يفترض مدّا تحقيق مناط تلك الأحداث وتوصيفها شرعيًا: فبعد انقلاب العصابة البورقيبيّة على المجاهد عبد العزيز الثعالبي وسيطرتها على مقاليد حزب الدّستور بأعيُن السّلطات الاستعماريّة الفرنسيّة ووحيها وتسهيلها، فقد هذا الحزب نَفَسَهُ الإسلاميّ وبُعدَهُ الأمميّ ـ على علاّته ـ وانخرط بشكله الجديد في النّضالات الوطنيّة الرّخيصة ضمن الهامش الذي رسمه له الكافر المستعمر وسمح له به وأوعز إليه أن يتحرّك فيه ألا وهو بتر البلاد عن جسم الأمّة الإسلاميّة وسلخها عن الإسلام وتركيز الحضارة الغربيّة فيها وتهيئتها للمسخ والذّهب والتّبعية ثمّ استلامها بالوكالة نيابةً عن الاستعمار..في هذا الإطار سعى الكافر المستعمر إلى تمرير مشاريعه ومخطّطاته عبر أفواه أصحاب الشّأن أهل البلاد أنفسهم وإخراجها مخرج (النّضالات الدّمويّة والأمجاد التاريخيّة): من هذا المنطلق ووفق هذه الرّؤية السياسيّة زجّت العصابة البورقيبيّة بالشعب التونسي في أتون صراعات لا ناقة له فيها ولا جمل واتّخذت منه معاول محليّة لهدم كيانه الإسلامي ومتاريس ودروعًا لتسديد الفاتورة البشريّة الكفيلة بتكريس شعبيّة بورقيبة وريادته للنّضال الوطني وإخراج مطالب الاستعمار مخرج الحقوق المنتزعة بالدّماء والحديد والنّار..وكانت باكورة هذه الصّراعات أحداث أفريل 1938: ففي التاسع من ذلك الشّهر وعلى إثر زيارة رئيس الحكومة الفرنسيّة (ادوارد دالاديه) لتونس خرجت مسيرتان سلميّتان في شوارع العاصمة رُفعت فيهما (مطالب الشّعب التونسي) للمسؤول الفرنسي والتقتا أمام مقرّ المقيم العامّ وقد جوبهتا من طرف قوّات الاحتلال بالرّصاص الحيّ ممّا أدّى إلى سقوط 22 قتيلاً و 150 جريحًا إلى جانب إلقاء القبض على عدد من (زعماء الحركة الوطنيّة) ونفيهم خارج البلاد (بورقيبة ـ المنجي سليم ـ علي البلهوان ..) والسّؤال المركزي هنا هو: ما هي هذه المطالب التي قامت عليها هذه التحرّكات وهل ترتقي بعن سقط من أجلها إلى مصافّ الشهداء الذين قُتلوا في سبيل الله..؟؟

السمّ في الدّسم

إنّها تتلخّص في مطلب أساسيّ جوهريّ رُفع في شكل شعار من طرف الشعب المنتفض ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب (برلمان تونسيّ) ،وهو شعار ـ على قِصَره كمّا ـ مشحون بالرمزيّات السياسيّة المعاديّة للإسلام ولهويّة البلاد والعباد وانتمائهم الحضاريّ والسياسيّ بما يُبَوّئُه مرتبة الحِرابة لله ورسوله وأحكامه وتشاريعه ،فهو يُكرّس المسخ والاندثار والتبعيّة والذوبان في الغرب والانفصال عن الأمّة واستبدال الشّرع الحنيف بأنظمة الكفر،وكفى بذلك إثما مبينا..فالمطالبة ببرلمان تونسيّ تختزل في ذاتها جريمتين نكراوين :أولاهما بتر البلاد عن جسم الدولة الإسلاميّة والاعتراف باستقلالها عن الخلافة العثمانيّة في شكل كيان وطنيّ كسيح تابع لقمة سائغة للاستعمار فلا قوّة تحميه ولا ظهر يستند إليه ،أمّا ثانيتهما فتتمثّل في الإقرار بالتخلّي عن نظام الحكم في الإسلام (الخلافة) وتبنّي النظام الجمهوريّ البرلمانيّ الذي يُقصي الإسلام من واقع الحياة ويُسند التشريع إلى البشر، ويترتّب عنه آليًا اندراس أحكام الإسلام واستحالة تطبيق الشرع لاستبدال طريقة تطبيقه بنظيرتها في المبدأ الرأسماليّ..فالكافر المستعمر في سعيه المحموم للقضاء على الإسلام وتفتيت وحدة المسلمين الصمّاء وتمزيقهم إلى كيانات هزيلة مخسيّة ،ركّز مجهوداته باتجاه إسقاط الدّولة الإسلاميّة وإلغاء نظام الخلافة لأنّه يعلم علم اليقين أن لا وجود للإسلام بمعزل عن جهازه التنفيذيّ ،ولا قوّة للمسلمين خارج إطار كيانهم السياسيّ ،وقد كان له ما أراد بسقوط الدولة العثمانيّة سنة 1924..أمّا ترجمة ذلك على الجبهة التونسيّة ،فإنّ فرنسا الاستعماريّة ـ وقبل تسليم تونس شهادة ميلادها كدُويلة وطنيّة تابعة عميلة ـ سعت جاهدة إلى تزييف انتمائها وفكّ ارتباطها التاريخيّ بالدّولة الإسلاميّة والحيلولة دونها وتطبيق الشرع الإسلاميّ ثم ربطها بها ربطا عُضويًا محكما..كما حرصت على أن تُتلقّف هذه الجرائم من أفواه التونسيّين أنفسهم بوصفها (مطالب شعبيّة) ،وقد تولّت الزمرة البورقيبيّة تنفيذ هذا المخطّط بالوكالة نيابة عن فرنسا وما مسرحيّة 09 أفريل 1938 إلاّ جولة من جولاته..

سقوط القناع

وهذا ليس من قبيل المزايدة فقد كرّسته صفقة 1956 عمليًا على أرض الواقع كما جسّدته أقوال الحبيب بورقيبة نفسه أمام قاضي التحقيق العسكريّ الفرنسيّ (دي غيران) ناهيك وأنّ وزارة إعلام (المجاهد الأكبر) قد نشرتها سنة 1980 في كتاب (بورقيبة وقضيّة 09 أفريل)..لقد بدا بورقيبة عند استنطاقه مثالا للجبن والخسّة والذّلة والانتهازيّة والانبطاح والعمالة والخيانة لله ورسوله ولتونس وشعبها وهويّتها :فقد تنصّل من أحداث 8/9 أفريل 1938 وممّن سقط فيها من الشّهداء وتبرّأ من مبدأ الثّورة على فرنسا وسعى إلى الوشاية بالزّعيم (علي البلهوان) لتوريطه والتخلّص منه ،كما انخرط في مغازلة مقزّزة لفرنسا حيث لم يتجاوز سقف مطالبه (محميّة فرنسيّة تحافظ على مصالح فرنسا يكون هو على رأسها) وذلك في مزايدة وقحة حتّى على معاهدة باردو نفسها التي لم تنف إمكانيّة انتهاء الحماية ،ممّا حدا بالمحقّق العسكريّ إلى تذييل تقرير الإحالة بقوله (أمّا بورقيبة فقد سمع الطّلقات النّاريّة واجتنب كلّ الاجتناب أن يتحرّك وأن يضع نفسه كما كان وعد بذلك في حاجب لعيون «في مقدّمة الشّعب وسط المعركة»..لقد كان منسجما مع دوره يرصد السّاعة التي يتمكّن فيها من استثمار نصر أعدّ له العدّة وانتظره في تشوّق كبير)..

نماذج مقزّزة

في جلسة الاستنطاق بتاريخ (12 أفريل 1938) أجاب بورقيبة (لم يصدر عنّي أيّ اعتبار للدّعوة إلى الثّورة ولا يمكن أن أكون قد دعوت إلى الثّورة لأنّ حزبي يعتمد في مطالبه على رضا الحكومة الفرنسيّة وتأييدها)..وأضاف (فلسفتنا تناهض استعمال الطّرق العنيفة وتقوم على التوفيق بين مطامح التّونسيّين وما لفرنسا في هذه البلاد من امتيازات هي غير مطروحة للنّقاش والتشكيك وغير منازع فيها)..وفي جلسة 09 ماي 1938 قال صراحة (إنّ حوادث 09 أفريل 1938 وقعت خارجا عن الحزب ،ذلك أنّ بعض الأشخاص ذهبوا ليظهروا تعلّقهم بعلي البلهوان الذي هو ليس حتّى عضوا في الدّيوان السياسيّ).. وفي جلسة 15 جوان 1938 حدّد سقف مطالب حزبه في (حكومة تونسيّة لها إلى جانبها ممثّل لفرنسا مهمّته المراقبة..) وحدّد تصوّره للكيان التونسيّ (بلاد تونسيّة ممتلكة لنواصي مصيرها تعيش في فلك فرنسا) وأضاف (ليس لدى فرنسا موجب للاحتراز مدّا ،وعلى الشّعب التونسيّ أن يعدّل مشاعر الاستقلال لديه وأن يفهم أنّ من مصلحته العيش في فلك فرنسا)..وتصل صفاقة (المجاهد الأكبر) ذروتها في جلسات فيفري1939 حيث أراق آخر قطرة من ماء وجهه وارتمى بالكليّة في أحضان فرنسا نافيا أيّة نيّة في الانفصال عنها (أريد أن أبسط عليكم مثالا محسوسا على اعترافي بأيادي فرنسا البيضاء على هذه البلاد ،فقد كنت ألقيت في ماي 1937 خطابا إلى التونسيّين بخصوص كتابات الثّلب لفرنسا على الحيطان وهتفت مدويّا «لتحيا فرنسا» وحملت الشّعب على أن يهتف لها أيضا وقد رغب قنصل فرنسا السيّد بونالدي أن ينشر خطابي ذاك في الصّحافة الفرنسيّة)..وأضاف (إنّي أؤكّد من جديد أنّه لم يخطر ببالنا في أيّ وقت من الأوقات فكرة الإطاحة بالحكم الفرنسيّ لتونس رغم أنّ الفقرة الثّانية من معاهدة باردو تقرّ باحتمال انتهاء نظام الحماية ،بل لقد ذهبنا نحن إلى أبعد من ذلك وقلنا إنّ البلاد التّونسية سوف تكون دائما في حاجة إلى حماية فرنسا بموجب معاهدة باردو أو بدونها وبموجب نظام حماية أو بدونه)..

نحتسبهم شهداء

هل أنّ من قُتل اعتقادا في هذه المطالب الكفريّة وتكريسا للمشاريع الاستعماريّة التصفويّة المستهدفة لهويّة تونس والتونسيّين الإسلاميّة يُعتبر شهيدا وتنطبق عليه مُواصفات الشهادة الشرعيّة..؟؟ إحقاقا للحقّ فإنّنا ننفي عن الشعب التونسيّ المسلم الأبيّ الاعتقاد في هكذا مطالب استئصاليّة ونُقدّر جيّدا أنّ إرادته قد زُيّفت واستُنطِق بما لم ينطق خدمة لمخطّطات الاستعمار : فهذا الشعب الغارق في الجهل والأميّة في ذلك التّاريخ والبعيد كلّ البعد عن الثقافة الإسلاميّة الصافية النقيّة والفهم الصحيح للإسلام ،لا يُمكن له أن يستوعب مفاهيم الحكم الغربيّة ومصطلحاتها السياسيّة على غرار(السيادة للشعب ـ الحريّة ـ الديمقراطيّة ـ الجمهوريّة ـ التفريق بين السلط ـ البرلمان ـ المجلس التأسيسيّ..) ولا أن يُدرك تبعاتها على هُويّته وثقافته وعقيدته ،وإنّما وُضعت وضعا على أفواهه وشفاهه من طرف العصابة البورقيبيّة والنخبة المتفرنسة وغُرّر به ووُظّف من حيث لا يشعر لتمرير الطبخة الفرنسيّة..كما نتفهّم جيّدا أيضا أنّه خرج في ذلك التّاريخ عن حسن نيّة مدفوعا بالمشاعر الإسلاميّة الجيّاشة تلبية لما اعتقد أنّه نداء الواجب لطرد (الرّومي بو برطلّة) من أرض الإسلام..

أحداث الجلاّز

وعليه فإنّنا نحتسب من سقط منه في تلك الأحداث على نيّاته شهيدا عند الله ،ولكنّ ذلك عن وعي تامّ مدّا بالتعامل الانتقائيّ للنظام البورقيبيّ مع تاريخ الجهاد التونسيّ ضدّ الاستعمار وبالرمزيّة السياسيّة المغرضة التي أراد تكريسها من خلال ربطه لمفهوم الشهادة بمطالب ضحايا أحداث 09 أفريل 1938 :فقد خطّ الشعب التونسيّ صفحات مشرقة من النضال البطوليّ المشرّف ضد الاستعمار الفرنسيّ منذ أن نجّست جنوده أرض القيروان والزيتونة ،ولعلّ أنصع تلك الصفحات وأشدّها دمويّة وعنفا وأكثرها التصاقا بالجهاد الشرعيّ هي أحداث الجلاّز سنة 1911 حيث تجسّدت الأخوّة الإسلاميّة تضامنا مع الهجمة الفاشيّة ضدّ الشعب الليبيّ الشقيق ،وتجسّدت المطالب الإسلاميّة رفضا لدفن المتجنّسين في مقابر المسلمين بصفتهم كفّارا..كما كانت ضريبتها الدمويّة ثقيلة حيث سقط عشرات القتلى ومئات الجرحى وأعقبتها حملة من الإعدامات البشعة التي استُعملت فيها المقصلة لقطع رؤوس سبعة تونسيّين منهم (الكتاري والجرجار)..فهي أحقّ وأولى وأجدر ـ رمزيّة وخلفيّة وتضحية ـ بالتأريخ للشهادة والشهداء في تونس ،ولكنّ الاستعمار وأذنابه أبوا إلاّ أن يُدنّسوا مفهوم الشهادة السّامي بقانورات النظام الجمهوريّ والنعرة الوطنيّة النجسة..وشتّان بين الثّرى والثريّا..

كورونا وفشل نظام الرعاية الصحية في النظم الرأسمالية

بقلم: الأستاذ حامد عبد العزيز

مع ظهور فيروس كورونا المستجد، وكيف تعاملت الحكومات في العالم مع هكذا وباء، انكشفت تلك الحكومات وتعرّت تماما أمام شعوبها، وتبين للكثيرين مدى سوء الرعاية الصحية لتلك الدول، وكيف أنها تهتم في المقام الأول بمصالحها ومصالح طبقة المتنفذين ورجال الأعمال والشركات الكبرى، بينما جاءت حياة الناس وصحتهم في المرتبة الأخيرة. فالأزمة الاقتصادية التي تسبب بها أو ساهم في تفاقمها الفيروس، ومحاولة استفادة شركات الأدوية الكبرى من هذا الوباء أو تلك الجائحة، هي ما يهيمن على العقلية الحاكمة بشكل كبير.

ولعل أبرز ما عرّاه فيروس كورونا هو النظام الرأسمالي المتوحش، الذي يسعى إلى مراكمة مليارات الدولارات في جيوب قلة رأسمالية متنفذة، يملكون ما تملكه نصف البشرية جمعاء! فالإنفاق العالمي على الصحة لا يتجاوز 40 دولارا للفرد في العام في البلدان الفقيرة، وحوالي 1000 دولار في أغنى بلدان العالم أي أمريكا. وحتى هذا الإنفاق على الصحة ليس معيارا كافيا، فرغم أن أمريكا تنفق 17٪ من دخلها القومي على الصحة، فإن نسبة من لديهم تأمين صحي شامل فيها لا يتجاوز 30٪، لأن معظم الإنفاق يذهب لجيوب شركات التأمين وليس للناس وصحتهم، وحتى إذا كنت تمتلك تأميناً صحياً في أمريكا ويمكنك إجراء فحص كورونا مجانا، فإن تكاليف العلاج ستتراوح ما بين 10 إلى 20 ألف دولار، والعديد من خطط التأمين الصحي تتضمن نسبة يتحملها المريض والتي يتراوح معدلها ما بين 15 إلى 20 في المائة. وأسعار الخدمات العلاجية التي تفرضها الشركات خيالية، فمليارات الدولارات تذهب لشركات التأمين والأدوية، وكلها لم تستطع حتى الآن اكتشاف لقاح واقٍ من هذا الفيروس الدقيق والخطير.

تنفق الدول مليارات الدولارات سنويا على التسلح وأجهزة الأمن المتعددة، وقد تضاعف الإنفاق على الأسلحة بشكل جنوني في السنوات الأخيرة، وكل ذلك لا قيمة له في وجه فيروس دقيق، لا يفرق بين إنسان فقير في شوارع دلهي، وبين أثرى أثرياء العالم من أصحاب المليارات في كاليفورنيا أو نيويورك. كما لا يفرق بين الحكام والملوك والوزراء والمشاهير وبين الناس العاديين البسطاء. فماذا سيستفيد الناس من ترسانة الأسلحة المكدسة في مخازن تلك الدول في مواجهة هكذا جائحة؟!

لقد اكتشف الأمريكيون عدم توفر أدوات طبية أساسية وبسيطة، لا تحتاج تكنولوجيا معقدة لإنتاجها أو توزيعها أو استخدامها في مستشفياتهم. يؤكد آدم جافني، من كلية الطب بجامعة هارفارد ورئيس منظمة «الأطباء من أجل برنامج وطني للصحة»، أن (هذا ليس نظام رعاية صحية، إنه فوضى مزرية. مرة أخرى، هناك أنساق متباعدة وغير متجانسة حسب الطريقة التي ندفع بموجبها أقساط الرعاية الصحية، فضلاً عن المنظومات المختلفة لإدارة مستشفياتنا: بعضها غني وبعضها فقير، كل منها يعيل نفسه، ومنغلقة على ذواتها بسبب الانحسار في نظام منافسة السوق). وقالت جيسيكا بيل، التي تساعد في تجميع مؤشر عالمي للأمن الصحي لدى منظمة «مبادرة التهديد النووي»، وهي منظمة غير ربحية: (إن الولايات المتحدة لديها قدرات تشخيصية ممتازة في المجال الطبي، ولكن ما ينقصها حقاً هو الوصول إلى الرعاية الصحية، وخاصة للعاملين في الرعاية الصحية أنفسهم). فيما قال ديفيد برات، ممثل الصحة والسلامة في جمعية الممرضات بولاية نيويورك: (تنامى إلى علمنا أن الممرضات يضطررن للقتال من أجل الحصول على أجهزة التنفس التي يحتجنها على الرغم من أن القلق الأكبر يكمن فيما سيحدث عندما يُصاب هؤلاء الممرضون بالفيروس).

لقد ترك العالم قطاع الصحة في يد الشركات العابرة للقارات، التي سيطرت على صناعة الأدوية العالمية لتحقق أرباحا تفوق شركات النفط وتقترب من أرباح الشركات العاملة في المجال الرقمي مثل ميكروسوفت. وانتقلت لاحقا إلى تشجيع القطاع الخاص في الصحة بمساعدة حكومات على حساب القطاع العمومي. وتعمل جاهدة للحصول على البيانات العالمية لصحة الناس لتكمل برنامجها التجاري الجشع على حساب الصحة العالمية. وها هي شعوب دول مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، تتعرض للموت بشكل فظيع، لتكتشف ضعف القطاع العام حاليا في مواجهة فيروس كورونا نتيجة سياسات الخصخصة التي طبقت طوال العقدين الأخيرين. فكثير من الحكومات تلكأت عن تخصيص موارد لمكافحة فيروس كورونا عندما بدأ بالانتشار، وسارعت لتخصيص عشرات المليارات لدعم البنوك والشركات الاحتكارية عندما انهارت سوق الأسهم مهددة معبد الرأسمالية العالمية.

حين ضجت صحف ألمانية بفضيحة ترامب مع شركة كيورفاك التي حاول إغراء مديرها التنفيذي بنقل الشركة إلى أمريكا وإنتاج لقاح مضاد لكورونا تعمل عليه، فقد عرض ترامب مليار دولار فورية على مدير الشركة الذي استضافه في البيت الأبيض مقابل إنتاج لقاح للأمريكيين حصراً. لكن سرعان ما تبين أن الرجل والجهة النافذة التي أبقته في الحكم وكان بإمكانها أن تطيح به، كان هدفهم من الاستيلاء على الشركة الألمانية هو مالياً وليس إنسانياً. فهم ينوون احتكار اللقاحات ليحققوا أرباحا تاريخية تعوض خسائرهم في كثير من مجالات الاستثمار التي ضربها انتشار فيروس كورونا.

كما صرح ترامب أنه (مع خيار إنهاء حظر التجول ومع العودة إلى النشاط التجاري، لأن خسائر الإقفال الشامل أكبر من خسائر كورونا)، مما يعني بأن حياة مليوني أمريكي هي كلفة أرخص من خسارة تريليوني دولار إذا استمر الإقفال والحظر!

وظفت إدارة ترامب في لجنة مكافحة وباء كورونا في البيت الأبيض خبير علاقات عامة كان ينشط على رأس لوبي ضاغط في أروقة الكونغرس لتمرير قوانين تناسب مصلحة شركة «غيلد» الدوائية التي كانت تقدم له أجورا تفوق المليون دولار سنويا. سعى ذلك الخبير لدى ترامب لانتزاع دعم مالي لشركة غيلد من دافعي الضرائب، ثم دفع إدارة ترامب لإصدار قرار من إدارة الأغذية والأدوية منحت بموجبه شركة غيلد اعترافا بعقار يعالج مرضى كورونا على أنه (يخضع لقانون العقار اليتيم)، ولن يباع هذا الدواء إلا من تصنيع الشركة، والشركة لن تمنح حق تصنيعه لأي مصنع آخر. والأخطر من ذلك أن ترامب شرع قرارات الشركة بمنح دوائها صفة قانونية عبر (الدواء اليتيم)، الذي يعني أن من حق الشركة أن تبيعه لمن تشاء بالسعر الذي تشاء، ونفس الشركة أعلنت فورا أنها باعت أكثر مما تستطيع أن تصنع، ويقول جيمس لاف مدير الشركة أن هذا الأمر هدفه رفع سعر المنتج، فالشركة تبيع دواء للسيدا بخمسة آلاف دولار بينما كلفته ٦ دولارات فقط في الهند والصين، لكن وضعية (العقار اليتيم) تمنع إدخال دواء أجنبي أو تصنيع دواء مماثل في أمريكا.

واعتبر جيمس لاف أن أسهم شركة غيلد صعدت بشكل صاروخي وحققت أرباحا مذهلة، ولمحت صحف أمريكية عدة إلى أن ترامب اشترى أسهم شركة غيلد قبل أسابيع. ويرفض حتى اللحظة مناشدات أطباء وعلماء بتحويل مصانع كبرى إلى حالة الحرب وجعلها بموجب قانون الحرب تنتج ما تحتاجه القطاعات الصحية، فكل تلك المعدات والأدوية تشهد نقصا مرعبا في أمريكا. وهذا يعني أن الشعب الأمريكي لن يحصل على الدواء لأنه سيباع لمن يستطيع دفع ثمنه. ولن تسمح إدارة ترامب بإدخال أدوية هندية منسوخة عنه وأرخص بكثير.

هذه هي أكبر دولة في العالم، زعيمة العالم الرأسمالي الذي انبهر بها البعض ورأى فيها النموذج الذي يجب أن يحتذى، دولة رأس المال الذي يحكم من أجل تكديس المال لصالح فئة قليلة من الناس، لا يهمها سوى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح المادية حتى ولو كان على حساب صحة الناس وحياتهم. لقد انكشفت أمريكا لدى الكثير من شعوب العالم عندما استعرضت عضلاتها واستخدمت آلتها الحربية المدمرة تجاه شعوب لا حول لها ولا قوة، من أجل تحقيق مصالحها ولفرض هيمنتها على العالم بداية من ضرب اليابان بالقنابل النووية مرورا بفيتنام وانتهاء بتدمير أفغانستان والعراق، وها هي اليوم تنكشف أمام شعبها، يعرّيها فيروس كورونا ويكشفها أمام شعبها الذي يعاني من تداعيات هذا الفيروس.

أهل مصر بين مطرقة النظام وسندان الوباء

حامد عبد العزيز

"هذا كرم كبير من الدولة المصرية"، هذا ما قاله أحد إعلاميي النظام تعليقا على قرار السيسي بتحمل صندوق "تحيا مصر" نفقات الحجر الصحي للمصريين العائدين من الخارج في فنادق العزل الصحي. هذا القرار الذي اتخذه السيسي بعد تطبيق قرار وزارة الصحة على جميع الركاب المصريين العالقين بالخارج، وذلك بإخضاعهم للحجر الصحي على نفقتهم الخاصة للتأكد من عدم إصابتهم بفيروس كورونا. فقد تداول العائدون من الخارج والمغتربون صورة إقرار ألزمتهم السلطات بكتابته كشرط لإعادتهم، ويتضمن موافقتهم على تحمل تكلفة إقامتهم في أحد الفنادق القريبة من المطار، هذا بخلاف الأسعار المبالغ فيها لشركة مصر للطيران لرحلات العودة، التي وصلت إلى خمسة أضعاف، مثل رحلات الكويت.

والسؤال لماذا الحجر الصحي في فنادق خمس نجوم؟! بغض النظر عما إذا كانت الإقامة على حساب الأفراد والعناية الطبية على حساب الدولة، أو كانت الإقامة والعناية الطبية على حساب الدولة، ألا توجد مستشفيات مجهزة أو أماكن أخرى تابعة للدولة لاستقبال العائدين من الخارج؟ هل تفاجأت الدولة مثلا بعودة هؤلاء الناس من الخارج؟! ولماذا لم يتخذ السيسي قراره بتحمل التكاليف من البداية، وترك الأمور تتأزم، مما دفع العائدين من الخارج إلى رفض العزل الصحي في فنادق خمس نجوم تكلف الليلة الواحدة فيها ألف جنيه للشخص، وهو ما يعني أن من يعود مع أسرته قد يكون مضطرا لدفع ما يقرب من خمسين ألف جنيه خلال أسبوعين. مما دفع الحكومة لمهاجمة المصريين العاملين بالخارج عبر وسائل الإعلام واتهامهم بعدم تحمل المسؤولية والأنانية! لعل السيسي أراد بتلك اللعبة تقديم نفسه للناس باعتباره الأب الحنون الذي يحنو على الشعب المسكين، الذي لم يجد من يحنو عليه.

إذا تعلق الأمر بالبذخ والإنفاق الخيالي على بناء القصور والمنتجعات وعقد المؤتمرات المكلفة ماديا بدون أي طائل من ورائها، فدولة السيسي دولة غنية جدا، أما إذا تعلق الأمر بحاجات الناس اليومية من مأوى وطعام وشراب وصحة فلا شك أن الدولة فقيرة جدا، هذا هو لسان حال نظام السيسي الذي لا يعبأ بحاجات الناس ومعاناتهم وبؤسهم وفقرهم، بل أكثر من ذلك يزيد من معاناة الناس ويضيق عليهم سبل العيش الكريم.

إن الشكوك والمخاوف بشأن تعامل نظام السيسي مع فيروس كورونا؛ ينبع من غياب الشفافية وعدم مصداقية النظام، وكذبه فيما يخص الأرقام الحقيقية للمصابين بالوباء أو تعامل النظام معه.

كذلك نقص الإمكانات الصحية وانهيار البنية التحتية للمستشفيات الحكومية والجامعية، نتيجة انخفاض معدلات الإنفاق على الجانب الصحي، وتركيز اهتمام النظام الحالي للجانب الأكبر من الميزانية للقطاع العسكري والأمني والمشروعات الوهمية. فقد تحايل نظام السيسي بأن أدرج الإنفاق (خصص السيسي مليار جنيه لمواجهة فيروس كورونا) على المستشفيات العسكرية والشرطية ضمن منظومة الصحة، بالمخالفة لما هو متبع في العالم أجمع؛ وبالمخالفة لما كان متبعا في مصر قبل ذلك؛ لخضوع تلك المستشفيات العسكرية والشرطية لميزانية خاصة بها، فهي تخدم قطاعاتها والعاملين بها فقط، وهم رجال الجيش ووزارة الداخلية.

ففي خضم وباء كورونا العالمي والاحتياطات الدولية غير مسبوقة النظير، وكذا الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية من تعطيل الدراسة بالمدارس والجامعات ومنع صلاة الجماعة والجمع في المساجد وفرض حظر التجول من الساعة السابعة مساء وحتى الساعة السادسة صباحا، قامت الحكومة بأمور تجعل هذه الإجراءات لا قيمة لها، فقد بدأت بحملة للتطعيم ضد الحصبة بدءا من 8/3/2020م إلى 26/3/2020م، ليتكدّس يوميا أكثر من 500 أم وطفل انتظارا لدورهم في التطعيم، دون أي إجراءات وقائية أو معايير صحية متبعة تمنع انتقال عدوى كورونا، فضلا عن التزاحم في المترو ووسائل المواصلات الأخرى.

كما أن السعة السريرية للكثير من المستشفيات لا تسمح بعزل كل المشتبه بإصابتهم حتى تظهر نتائج اختباراتهم، حيث يستغرق تحليل الـ PCR ما يقارب 48 ساعة يجب على المستشفى خلالها أن يحجز المشتبه بإصابتهم في هذه الفترة بأكملها. فكيف تتعامل المستشفيات إزاء هذا الوضع المتأزم؟ إن الحل الذي يتّبعه المستشفى هو رفض إجراء تحليل الـ PCR إلا لـ6 حالات فقط من وسط ما يقارب 500 حالة، أي إن ٪99 من الحالات يرفض المستشفى إجراء التحليل لها، فيُحيلهم إلى أقسام أخرى أو يطلب منهم ببساطة الرجوع إلى بيوتهم. والسيناريو المتوقع إذا كان واحد فقط من هؤلاء مصابا بكورونا سيكون كارثيا. لكن ما المعايير التي يُحدَّد على أساسها مَن يخضع للاختبار ومَن يذهب إلى بيته؟

فوفقا للحكومة المصرية، يجب على المشتبه بإصابتهم أن يكون قد حاز على شرط من اثنين: إما أن يكون خالط حالة إيجابية بكورونا، وإما أن يكون عائدا من بؤرة خطرة مثل الصين وإيطاليا. لكن هذا البروتوكول عقيم للغاية، فمَن يدري إذا كان قد خالط حالة مصابة بكورونا من عدمه رغم أن الأعراض ربما لا تظهر على الحامل للمرض لمدة أسبوع كامل؟! ناهيك عن أن الاتصال بالخط الساخن للطوارئ الذي وفّرته الحكومة المصرية غالبا لا يرد عليه أحد، أو ربما عليك الانتظار لساعات حتى تجد من يهتم بك. ناهيك عن التعامل الأمني القاسي الذي تقوم به السلطة تجاه كل من يشتكي من انعدام معايير الأمان داخل مستشفيات وزارة الصحة سواء أكان من الناس العاديين أو من الطاقم الطبي.

لم يكن التشخيص الخاطئ، والإهمال الطبي، والبروتوكول البيروقراطي، والتكدس العشوائي دون اتباع إجراءات السلامة، والتوزيع الخاطئ للحالات كمّاً وكيفا، مجرد ثغرات في النظام الصحي المصري، بل إنها أجزاء من منظومة تُعاني بأكملها من خلل واضح في مكافحة العدوى. على الجانب الآخر، فإن التصريحات الرسمية للحكومة المصرية تؤكد أن الوضع الصحي مستتب، وأن كل إجراءات السلامة متبعة ولا غبار عليها. فعلى من يكذب النظام؟!

لن يصلح حال الناس في مصر إلا بتغيير هذه المنظومة الفاسدة، من خلال إقامة الخلافة على منهاج النبوة؛ فهي التي ترعى شئون الرعية، لا تبتغي من وراء ذلك جزاء ولا شكورا، بل مرضاة الله سبحانه وتعالى.

انعكاسات كورونا: الأزمة تتطلب نظاما عالميا جديدا

عبد الرحمن محمد

يوما بعد يوم تظهر أزمة كورونا حقيقة الأزمة التي يعاني منها النظام العلماني الرأسمالي القائم، سواء على صعيد أفكاره أو على صعيد منظومته التشريعية.

فبينما يقضي فيروس كورونا على حياة الكثير من البشر، نجد أن الفيروس ليس هو السبب الحقيقي للأزمة، بل الأزمة تتمثل في النقص الذي تعاني منه الأنظمة الصحية.

فالخوف الجماعي والذعر، أو الأزمة الاقتصادية التي لا مفر منها، سبب ذلك كله يرجع إلى الأسس الفكرية الخاطئة والنظم الظالمة والمتجردة من القيم الإنسانية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي.

إن حاجة البشرية للبديل المبدئي تظهر بوضوح بالتوازي مع تطور الأزمة، وكذلك تبرز الحاجة إلى نظام سياسي يقوم برعاية شؤون البشر بالعدل. نظام يكون القطاع الصحي فيه والصناعات الدوائية والبحوث العلمية ذات الصلة قائمة على أساس إشباع حاجات الناس، ووضعها على رأس سلم الأولويات بغض النظر عن أعمارهم وظروفهم الصحية، بدلا من جعل الأولوية للمصالح الاقتصادية كما هو حاصل اليوم في ظل النظم الغربية.

بناء على ذلك فمن الأهمية بمكان بيان النقاط التالية:

1) مرة أخرى، يظهر الوجه الحقيقي للرأسمالية وذلك بتقديمها للمصالح الاقتصادية على حياة البشر في العديد من الدول الغربية وذلك من خلال معالجتها لأزمة فيروس كورونا.

فأمريكا التي تقود ما يسمى بالعالم الغربي الحر، تواجه الآن كارثة صحية بسبب نظامها الصحي القائم على شركات التأمين، والتي بدورها تعاني من أزمة، إضافة إلى أن الحكومة قد جعلت في رأس سلم أولوياتها المصالح الاقتصادية للنخبة بدلا من جعل الأولوية للصحة العامة.

أما هنا في الدنمارك فقد انتهجت الدولة في العقود الماضية سياسة التوفير في مجال الرعاية الصحية، وهذا ما ظهر جليا خلال هذه الأزمة.

فمنذ عام واحد انتقد الاقتصاديون الحكومة لتخصيصها مبلغ 6 مليار كرونة فقط للقطاع الصحي وهو ما يعادل نصف المبلغ الذي يحتاجه القطاع بحسب تقدير وزارة المالية.

2) لقد أثبتت النظم القائمة فشلها في علاج الأزمة الحالية. فلقد حذرت منظمة الصحة العالمية مبكرا، بأن هذا الفيروس سوف ينتشر إلى مناطق أخرى في العالم، ومن المرجح أن يصبح وباءً عالميا، وحينما أخذ الفيروس بالانتشار، نصحت منظمة الصحة العالمية بأن يتم فحص جميع الحالات التي يشتبه بها وعزلها لمحاصرة المرض، ولكن لم تأخذ الحكومات الأوروبية النصيحة على محمل الجد، ما استدعى أن يقوم كبير خبراء منظمة الصحة العالمية مرة أخرى بتوجيه الانتقاد للحكومات الغربية على طريقة علاجها لوباء كورونا العالمي.

3) لقد بين الإسلام بشكل واضح الإجراءات الواجب على المسلمين اتخاذها في حال وجود وباء، ومنها النظافة والحجر الصحي للمرضى، وهذا أمر واضح ومعروف في النصوص الشرعية، إضافة إلى ذلك فقد رسخ الإسلام مفهوم الأجل، والتوكل على الله والرضا بالقضاء، بشكل لا يدع مجالا للشك عند الإنسان المسلم بأن الحياة والموت بيد الله، وكذلك الصحة والمرض. قال تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: 51].

4) إن رحمة الإسلام وحده ونظام الخلافة هو القادر على معالجة قضايا البشر بشكل عادل وصحيح. فالشريعة الإسلامية تقدم دوما حياة البشر على الاهتمام بالأمور المادية، ففي حال انتشار مرض من الأمراض يتم تسخير القدرات المادية للدولة إضافة إلى فرض ضريبة على الأغنياء لمواجهة هكذا جائحة وحماية حياة البشر، ويتم إيلاء عناية خاصة للفئة الأضعف في المجتمع.

لقد أصاب فيروس كورونا العالم، في الوقت الذي يمتلك فيه 8 أفراد ما يعادل ما يملكه نصف سكان الكرة الأرضية. لقد آن الأوان لأن يفتح الناس أعينهم على البديل الحقيقي لشر الرأسمالية، فطالما استمرت هيمنة الرأسمالية، فإن غالبية البشر لن يجدوا الأمن والأمان والطمأنينة.

أما نحن المسلمين فإننا مستبشرون ومطمئنون. مستبشرون بأن الله يهيئ الدنيا لعودة الخلافة، ومطمئنون بأن ذلك يحصل في الوقت نفسه الذي تتهيأ فيه أمة محمد صلى الله عليه وسلم لاستعادة دورها القيادي في رعاية شؤون الناس وفق أحكام دين الله عز وجل ولتكون مشعلا يهتدي الناس به.

آن أوان الانعتاق من هيمنة الرأسمالية

المهندس إسماعيل الوحواح

الخبر:

انهياراتٌ كبيرةٌ على الصُّعُدِ الاجتماعيّةِ والسياسيّةِ والاقتصاديّةِ، تنتظرُ الغربَ ونظامَه الرأسمالي نتيجةَ لتأثيرِ جائحةِ كورونا وتداعياتها.

التعليق:

إذا كان صعودُ الغربِ وتقدّمُهُ وتفوّقُهُ وغِناه إلى حدٍّ البطرِ في القرنِ الماضي، قد كلّفَنا نحن المسلمين ثمناً باهظاً على كلِّ الصعدِ من الغياب عن المسرح الدولي والتأخر الاقتصادي والعلمي والعسكري والثقافي والاجتماعي والفقر والمديونيةِ والتبعيّةِ والتجزئةِ وغير ذلك الكثير، فإنَّ انهيار الغربِ وحصول أزماتٍ سياسيّةٍ واجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ عنده، ستكونُ كُلفتُهُ علينا أكثر وأشد وطأةً؛ ذلك أن التنافسَ الاستعماري وما يتبعهُ من انعكاساتٍ علينا سيزداد.

أما وضعنا الاقتصادي فسيكون بعد انهيارِ الغربِ وأزماتِه أكثر سوءاً؛ ذلك أنه سيعوّضُ النقصَ عنده على حسابنا، بسرقةِ المزيدِ من ثرواتِنا واستعبادِ أبنائنا.

المستقبلُ في ظلِّ النظام الرأسمالي الجريح والجائع مرعبٌ لنا نحن المسلمين، ولكل المستضعفين في الأرض.

وحتى نتجنّبَ ذلك المستقبلَ المرعبَ، الذي ينتظرنا، فإن نقطة البدايةِ هي أن ننتهزَ هذا الواقعَ اليوم للانعتاقِ من هيمنةِ الغربِ واستعماره ونفوذِه في بلادنا، ونعيد للأمةِ سلطانها وقرارَها، ولدينِ الأمةِ وشرعِ ربِّها السيادة، ثمَّ أن نسعى للإجهازِ على ذلك النظامِ الرأسمالي الذي أوصلَ البشريّةَ إلى حافّةِ الهاويةِ.

ما لم نتدارك الأمر ونفعل ذلك، فإنَّ أياماً أكثر سواداً تنتظرُنا والبشريّةَ، في ظلِّ هذا النظامِ الجشعِ والجريحِ.

فهلمّ أيّها المسلمون للعملِ الجادِّ والسريعِ، فقد آن أوانُكم.

اعتقال أطباء في باكستان بسبب احتجاجهم على نقص معدات الحماية

ألقت الشرطة القبض على أكثر من 150 طبيباً وعاملاً طبياً في مدينة كويتا الباكستانية بعد احتجاجهم على نقص معدات الحماية المناسبة التي تم توفيرها لهم لعلاج مرضى كوفيد19-. وتبرز الاحتجاجات وحملات القمع المتتالية نضال باكستان لإدارة أزمة كوفيد19- المتصاعدة. إن مثل هذه الاعتقالات واستمرار النقص في المعدات الطبية سيحفز نشاطاً احتجاجياً إضافياً في أجزاء أخرى من البلاد، مما قد يؤدي بدوره إلى انتشار أوسع للفيروس. وتأتي الاحتجاجات بعد أن أصيب أكثر من اثني عشر طبيباً باكستانياً بـ كوفيد19- أثناء علاجهم للمرضى. ولدى باكستان الآن أكثر من 3200 حالة إصابة مؤكدة بالفيروس توفى 50 منهم.

تضرر أربع من كل خمس وظائف بالوباء

تم إغلاق 81٪ من القوى العاملة العالمية التي يبلغ عددها 3.3 مليار شخص بشكل كامل أو جزئي. أدت القيود المفروضة على الحياة اليومية إلى إغلاق العديد من الشركات وتسريح الموظفين - إما بشكل دائم أو مؤقت. كما وتقوم منظمة العمل الدولية، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة، بالنظر في التأثر العالمي عن طريق سلسلة من الرسوم البيانية. كما ويقوم عملهم بإظهار النطاق العالمي المتأثر من تفشي الفيروس التاجي. وقال المدير العام لمنظمة العمل الدولية، جاي رايدر، إن «العمال والشركات يواجهون كارثة في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية». «علينا أن نتحرك بسرعة وبشكل حاسم ومعاً. الإجراءات الصحيحة والعاجلة يمكن أن تحدث فرقاً بين البقاء والانهيار».

رئيس وزراء إسبانيا: كورونا قد يهوي بالاتحاد الأوروبي

أعلن رئيس وزراء إسبانيا، بيدرو سانشيز، أن جائحة فيروس كورونا قد تتسبب في انهيار الاتحاد الأوروبي، إن لم يتم اتخاذ إجراءات أكثر صرامة في التعامل مع الأزمة الحالية. جاء ذلك في مقال نشره سانشيز الأحد، بـ6 لغات أوروبية، في أبرز صحف ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا، وهولندا. وقال سانشيز: «الظروف الحالية استثنائية وتدعو إلى مواقف ثابتة، إما أن نرتقي إلى مستوى هذا التحدي أو سنفشل كاتحاد.. لقد وصلنا إلى منعطف حرج تحتاج فيه حتى أكثر الدول والحكومات المؤيدة للاتحاد، كما هو الحال في إسبانيا، إلى دليل حقيقي على التزام الاتحاد نحوها». كما أعرب عن ترحيبه بالإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى الأوروبي في الأسابيع الأخيرة، لكنه في المقابل اعتبرها «لا تفي بما هو مطلوب». ووصف سانشيز جائحة كورونا بأنها «أسوأ أزمة للصحة العامة في أوروبا منذ العام 1918».

إن فيروس كورونا يهز أركان الاتحاد الأوروبي، وهذا الفيروس ربما سيكون نهاية الاتحاد الأوروبي. إن ما يعانيه الغرب اليوم هو ظاهرة فيروس صغير ولكن حقيقته هو اهتراء النظام العالمي الخبيث بقيادة أمريكا، والذي جر العالم إلى هذه الويلات. إن محاولات الغرب المستعمر للتعاطي السريع مع جائحة كورونا وإنفاق الأموال العاجل في محاولة لستر تقصيرها في رعاية شعوبها وفي تحمل مسؤوليتها العالمية عن انتشار الوباء، إن كل تلك المحاولات لن تغطي عورات النظام الرأسمالي الجشع ولن تخفي توجهاته الاستعمارية المتوحشة المادية البحتة المتأصلة في جوهر النظام الرأسمالي الذي يدين به الغرب. لقد آن للأمة الإسلامية أن تفعّل نظام حكمها العادل، نظام الخلافة على منهاج النبوة لتعيد للأرض نور الإسلام وعدل التشريعات الإسلامية التي تضمن الرعاية الحقيقية للمسلمين وللبشرية جمعاء، آن لأهل القوة وضباط الجيوش وقادتها أن ينقضّوا على عملاء الغرب الذين تسلطوا على رقاب الأمة فيقتلعوهم من فورهم ويقيموا الخلافة الراشدة على منهاج النبوة فقد طال انتظارها وآن أوانها.

أمريكا تغالب الألم

تدخل الولايات المتحدة أحد الأسابيع الحاسمة حتى الآن في أزمة فيروس كورونا مع ارتفاع حصيلة الوفيات في نيويورك وميشيغان ولويزيانا ودعوة بعض حكام الولايات إلى إصدار أمر بالتزام المنازل على مستوى البلاد. في الأثناء، سجلت إيطاليا الأحد أدنى عدد يومي من الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا فضلاً عن انخفاض في عدد الحالات الحرجة لليوم الثاني. وأظهرت صور جثث ضحايا مرض كوفيد19- الذي يصيب الجهاز التنفسي وينجم عن الإصابة بفيروس كورونا، وهي مكدسة في أكياس برتقالية داخل مشرحة مؤقتة خارج مركز وايكوف هايتس الطبي في بروكلين. ونيويورك هي أكثر الولايات تضررا إذ بلغ نصيبها أكثر من 40 بالمئة من إجمالي الوفيات الأمريكية ونحو 115 ألف حالة إصابة حتى السبت. وحذر كبير الجراحين الأمريكيين جيروم أدامز الأحد عبر قناة فوكس نيوز من أن الأوقات الصعبة قادمة لكن «هناك ضوء في نهاية النفق إذا قام كل منا بدوره في الثلاثين يوما القادمة».

ها هي جائحة كورونا تسقط قناع الإنسانية المزيف عن وجه أمريكا القبيح، فوقفت متفرجة على مأساة العالم ولم تبادر بمد يد المساعدة لأي من الدول المنكوبة، رغم أن ساستها ما فتروا يوما في ترديد مقولة: إننا اللاعب الرئيس على المسرح الدولي، وكل ما يجب علينا أن نفكر به هو مسؤوليتنا عن العالم بأسره. وأنّى لأمريكا أن تسعف البشرية في محنتها وهي لم تخصص لها سوى وسائل القتل والدمار، من خلال ميزانيات فلكية تصب في ميزانية دفاعها، بلغت قيمتها 717 مليار دولار العام الماضي؟! إن دولة كأمريكا التي وفرت ما يكفي لتدمير العالم مرات، ولكنها وقفت عاجزة أن ترسل إليه كمامة واحدة في محنته، هي دولة إجرامية لا تستحق قيادته بل لا تستحق الوجود، وإن تدابيرها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على مستواها المحلي لن ينقذها من معالجة أزماتها المستعصية المتواصلة التي ستعرضها ولو بعد حين للتفكك والاندثار.

فشل أمريكا الذريع في مواجهة كورونا هو فشل للنظام الرأسمالي نفسه

دكتور محمد الملكاوي

إنّ فشل أمريكا الذريع في مواجهة مرض كورونا لهو دليل عملي على فشل الرأسمالية ونظامها ومعالجاتها، فبالرغم من امتلاك أمريكا لإمكانيات مادية هائلة إلا أنّها عجزت عجزاً واضحاً عن التعامل مع المرض، وظهرت في تعاملها معه وكأنّها دولة من دول العالم الثالث، والسؤال المطروح هنا بالحاح في هذا المقام هو : ما هي أسباب هذا الفشل؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال دعونا نلقي نظرة على هذه المعلومات عن القدرات الأمريكية في القطاع الصحي من خلال تقرير نقلته الجزيرة عن الخبير في الشؤون الأمريكية محمود المنشاوي وهذا ملخصه:

تمتلك أمريكا أفضل مستشفيات العالم والتي يقصدها الأثرياء من كل مكان، وتتصدّر التكنولوجيا الطبية المتقدمة، وهي متطورة في مجال الأبحاث العلمية الطبية، وتمتلك الريادة وبلا منافسة في نيل جوائز نوبل في الطب، والأهم من ذلك كله أنّها تُنفق مبلغ 3.6 تريليون دولار على الرعاية الصحية، وهذا المبلغ الضخم يُشكّل 17٪ من ناتجها الإجمالي ويُعادل خمسة أضعاف ما يتم إنفاقه على الجيش الأمريكي.

ويتم صرف هذه الأموال الضخمة على النحو التالي:

تكلفة التأمين الصحي : 2.1 تريليون دولار

تكلفة الدواء : 540 مليار دولار

تكلفة المستشفيات والأطباء والمساعدين : 800 مليار دولار

تكلفة الأجهزة الطبية : 160 مليار دولار

وتتكفل الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات بدفع مبلغ 1.8 تريليون دولار، فيما يتكفل المواطنون بدفع 1 تريليون، وتتحمل جهات أخرى الباقي وهو أقل من تريليون دولار.

وزادت تكاليف التأمين الصحي في أمريكا منذ العام 1984 بنسبة 74٪ في حين زادت الأجور في نفس الفترة بنسبة 24٪ فقط، علماً بأنّ التأمين الصحي لا يُغطي إلا قرابة الخمسين بالمائة من الشعب الأمريكي.

هذا هو مُلخص التقرير والذي يُمكن أنْ نستشف منه حقيقةً مُهمة جداً وهي أنّ فشل أمريكا في مواجهة مرض كورونا ليس ناجماً عن قلة الأموال ولا هو بسبب نقصان الإمكانيات، بل هو بسبب كيفية توزيع الأموال بشكلٍ خاص وبسبب فساد رعاية شؤون الناس التي ترتكز إلى المبدأ الرأسمالي بشكلٍ عام.

فأمريكا تُنفق أكثر من 53٪ من ميزانية القطاع الصحي على شركات التأمين التي تستنزف حصة الأسد من الميزانية، فيما تستحوذ شركات الدواء على 15٪ من الميزانية، وهذه الأموال التي تُشكّل أكثر من 75٪ من الميزانية تسيطر عليها شركات لا همّ لها إلا الربح، وهي تتاجر بصحة الناس من خلال المضاربة بهذه الأموال في الأسواق المالية، ومن خلال احتكار الملكية الفكرية لصناعة الأدوية، ممّا يؤدي إلى ارتفاع أثمان الأدوية وارتفاع تكاليف التطبيب.

فشركات التأمين وشركات الأدوية تستحوذ على هذه الأموال من الحكومة ومن المواطنين ولا تُقدّم الخدمة الصحية المطلوبة لأنّ كل همّها جمع الأموال مع تقديم الحد الأدنى من الخدمة الصحية للمؤمّنين، فهي تجد في استحواذها على هذه الأموال فرصة لزيادة تكديسها عبر المقامرة بها في البورصات، لذلك لم يكن مُفاجئاً أنّ المستشفيات الأمريكية قد ظهر أنّها في هذا الأزمة تفتقر لوجود أدوات طبية بسيطة لا تحتاج لتكنولوجيا عالية كأجهزة التنفس الاصطناعي والكمامات والملابس الواقية والقفازات، وهذا يعني انعدام وجود الرعاية الطبية في حدودها الدنيا، وسبب ذلك أنّ شركات التأمين والأدوية لا يهمها إلا مصالحها وزيادة أرباحها، ولا يعنيها صحة المواطنين.

إنّ أصل هذه المشكلة في النظام الرأسمالي ليس ناتجاً عن قلة الأموال ولا نقص الخبرات وإنّما ناتجاً عن تخلي الدولة عن مسؤولياتها في الرعاية، ذلك أنّ الدولة قد سلّمت هذا الشأن الحيوي وهو الرعاية الصحية إلى القطاع الخاص، فمنحت هذه الأموال الضخمة إلى شركات التأمين وشركات الأدوية التي لا يهمّها إلا تكديس أرباحها، فهي أوكلت عملها إلى القطاع الخاص ضمن ما يُعرف عندهم بالخصخصة، وسنّت القوانين المُختلفة لحماية حقوق الشركات التي يمتلك أسهمها حفنة من الأثرياء المنتفعين ممّا سهّل ذهاب معظم هذه الأموال الضخمة لجيوبهم من دون أن يقدموا خدمات تتناسب مع ضخامة الأموال التي يقبضونها.

فسبب الفساد والبلاء كله يعود إلى هذه الخصخصة التي حوّلت أموال الشعب والدولة إلى القطاع الخاص الذي يتولى كيفية إنفاقها على الوجه الذي يزيد من تراكم هذه الأموال لدى حفنة قليلة من البشر على حساب الأغلبية التي تدفع وتأكد وتتعب ولا تحصل على الرعاية المرجوة، ولذلك فمهما زادت الأموال المخصصة للرعاية الصحية فستبقى تحت سيطرة القطاع الخاص الذي لا يعتني بشؤون العامة كما يعتني بأرباحه ومضاعفة ثروته، ومن هنا كان أعظم فساد يتعلق بهذه المسألة هو خصخصة القطاع الصحي، لأنّ تلك الخصخصة أدّت إلى ابتلاع الأموال المُخصصة وعدم الاستفادة منها على الوجه الصحيح.

وحل المشكلة حلاً جذرياً يتلخص ببساطة بإعادة هذا القطاع الحيوي إلى سيطرة الدولة، وإلغاء الخصخصة تماماً، وهذا يعني إلغاء النظام الرأسمالي وإبطال أحكامه، وهو ما لا يقبل به أساطين الرأسمالية وحيتان المال، لذلك كان لا بد من الثورة على الرأسمالية وإسقاطها لرفع ظلمها عن الناس.

والبديل الصحيح لهذه الرأسمالية المتوحشة موجود وهو الإسلام الذي يمنع الخصخصة ويحصر رعاية كل الشؤون بيد الخليفة، فالإمام راعٍ وهو مسؤول عن رعيته، ولا مكان القطاع الخاصّ في الرعاية، والرسول صلى الله عليه وسلم قد وضع طبيباً أهدي له في خدمة كل المسلمين، وأرسل إلى أبي بن كعب عندما مرض طبيباً لقطع عرقاً له ثمّ كواه، وروى زيد بن أسلم عن أبيه قال:" مرضت زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فدعا لي طبيباً فحماني" أي علاجه.

فالدولة في الإسلام تباشر بنفسها الرعاية الصحيّة ولا تسمح مُطلقاً بإقحام القطاع الخاص النفعي في أعمالها الرعوية، فالتطبيب فيها مجّاناً كالتعليم ولا مكان فيه للخصخصة، ولا تعطي للأفراد أي دور نيابة عنها في أعمالها كما تفعل الدول الرأسمالية، وبذلك تكون الكفاءة أعلى والخدمات أفضل والتكاليف أقل.

فبالإسلام وحده نستطيع مواجهة المشاكل المختلفة ومنها مشكلة الرعاية الصحية بكفاءة واقتدار، وبالدولة الاسلامية فقط نستطيع إنقاذ البشرية من جشع الرأسماليين واستغلالهم وهيمنتهم.

الإسلام هو البلسم الشافي الوحيد ضد أمراض النظام الليبرالي الأمريكي

عبد المجيد بهاتي

الخبر:

اتّهمت الولايات المتحدة بسرقة 200000 قناع طبي كانت متوجهة إلى ألمانيا، ووصف (أندرياس جيزيل)، وزير داخلية ولاية برلين، عملية التحويل التي ارتكبتها الولايات المتحدة بأنها "عمل من أعمال القرصنة الحديثة"، وناشد الحكومة الألمانية مطالبة واشنطن بالامتثال لقواعد التجارة الدولية. وقال جيزل: "هذه ليست طريقة للتعامل مع شركاء عبر الأطلسي"، مضيفا: "حتى في أوقات الأزمات العالمية، يجب ألا تكون هناك طرق بهذا التوحش يقودها الغرب".. (بي بي سي)

التعليق:

تؤكّد أزمة كورونا على مدى استعداد أمريكا للعمل على تأمين معدات الوقاية الشخصية الحيوية (PPE) ومكافحة الفيروس فيها.

وقد بررت إدارة ترامب موقفها العدواني بقانون الإنتاج الدفاعي، حيث يجبر القانون الشركات الأمريكية على توفير المزيد من الإمدادات الطبية لتلبية الطلب المحلي. وقد تم استخدام القانون نفسه لاعتراض أقنعة 3M المتجهة إلى ألمانيا، وهي أقوى حليف لأمريكا في أوروبا. وكانت إدارة ترامب قد أثارت غضب برلين في وقت سابق، عندما سعى ترامب لشراء لقاح ضد فيروس كورونا من شركة ألمانية، ومن جانب آخر اشتكت دول أوروبية أخرى بمرارة من قيام الأمريكيين بالمزايدة عليهم لشراء موارد معدات الوقاية الشخصية النادرة.

وهذه الأحداث تثير تساؤلا عما إذا كان للعلاقات عبر الأطلسي مستقبل بعد كورونا. فقبل الأزمة كانت العلاقات بين أمريكا وأوروبا مشحونة بشكل كبير. وقد أدت المخاوف بشأن التزام أمريكا بالأمن الأوروبي، والعديد من النزاعات التجارية، والاختلافات حول تغير المناخ، والسياسة الخارجية، أدت إلى تقويض الثقة تدريجياً في العلاقة بين الطرفين.

وستؤدي خطوط الصدع المذكورة أعلاه إلى رسم معالم الموقف الدولي ما بعد كورونا، حيث سيتم تقليص الاستيراد ونقل الشركات متعددة الجنسيات إلى داخل الشواطئ المحلية. إن العودة إلى الشكل العلني من المذهب التجاري الذي تطغى عليه النزعة القومية المفرطة ستحدد نهاية النظام الليبرالي بعد الأزمة، وستفسح التعددية المجال للانفرادية، وسيخضع مذهب تعدد الأقطاب للاستثناء الأمريكي، وستتلاشى العولمة.

إن شدة أزمة كورونا ستعجل في تفكيك النظام الليبرالي الذي وضعته أمريكا بشق الأنفس على مدى العقود السبعة الماضية. ومن المرجح أن يشبه النظام العالمي الجديد، والذي سيظهر عالميا، سيشبه ما قبل عام 1945، حيث يكون مؤلفا من مراكز جيوسياسية مختلفة تسود فيها العلاقات الثنائية.

وبينما يتحول العالم إلى نظام سياسي جديد ما بعد كورونا، فإنه لا معنى لبقاء العالم الإسلامي متفرجاً وصامتاً. وعلى العكس من ذلك، فإنه يمكن للأمة الإسلامية أن تكون في طليعة تعريف هذا النظام السياسي الجديد، إذا عملت لإعادة الخلافة على منهاج النبوة. حيث يمكن للخلافة أن تشكل النظام الدولي الجديد القائم على عدالة الإسلام ضد مخاطر النظام العلماني الليبرالي.

من يملأ الفراغ القادم؟

الدكتور محمد الملكاوي

وردت علينا تساؤلات كثيرة بخصوص قمة العشرين التي أقيمت في السعودية وعما إذا كانت هذه الأخيرة ستمثل حبل نجاة أمريكا من الإنهيار إقتصاديا, فوجدنا كإجابة أن نُذكّر بأنّ:

تعيش أمريكا اليوم أزمة مالية خانقا جدا, وترمب سمح للبنك الفيدرالي بإصدار 2 تريليون دولار ليمثل في الحقيقة دينا للحكومة الأمريكية فخلال 2008 ضخ البنك الفدرالي حوالي 2,5 مليون دولار ولكن ذلك لم يمنع حدوث الأزمة, ولم يمنع الانهيار. فأمريكا الآن تسعى جاهدة إلى الحفاظ على بعض المؤسسات الإستراتيجية جدا مثل البنوك وشركات النفط العملاقة لكي لا تنهار, تقوم بإجراءات لكي تمنعها من الانهيار وليس من الخسارة, فهي ستخسر قطعا ولكن أمريكا ستعمل قدر إمكانها على المحافظة على جزء منها حتى تبقى قادرة على النشاط وتحريك الدورة الإقتصادية.

والمهم أن أمريكا ستكون أضعف بكثير مما كانت عليه فلا يتوقع أحد أن نقوم في صبح الغد وتكون أمريكا غير موجودة, بل ستظل قائمة وتعمل وتُظهر تعافيها, ولكنها ستكون أضعف بكثير مما كانت عليه من قبل ومما هي عليه اليوم, ولو تلاحظون كيف طلبت من جيشها أن يوقف عملياته العسكرية في كل أنحاء العالم, نظرا لاستحالة القيام بالعمليات في ظل المخاطر الاقتصادية المنصبة على البلاد بأكملها.

أما من ناحية عمليات الإنقاذ التي تعتمدها الحكومة الأمريكية وخاصة ما ذكره بعض المتبعين من كون ترامب قد يلجأ إلى دول الخليج وعلى رأسهم السعودية, فإن كل أموال السعودية السيادية الموجودة في بنوك أمريكا وإنتاجها النفطي لا يستطيع أن يغطي جزءا بسيطا من حاجيات أمريكا وديونها. رغم أن النفط الخليجي كمالٍ حقيقي لا تستغني عنه, فطبيعة أمريكا كشعب وبلد ومؤسسات قائم على الإنفاق بشكل كبير جدا, فلا تستطيع السعودية ولا غيرها سدّه ومنعه من الانهيار إذا سقط. فلا يذهب في ذهن أحد أن ترمب يريد أن ينقذ أمريكا بالسعودية, فأمريكا حين تسقط ستُسقط معها العالم كما قالت كلينتون لرئيس وزراء الصين إبان سنة 2008 "إن سقطنا ستسقطون معنا" وسيسقط معها العملاء وينكشفون جميعا. ونذكر أن موجات الربيع العربي تحركت حين كانت أمريكا على وشك السقوط, فلا أحد بإمكانه حماية السيسي أو بن سلمان أو أي أحد من عملائها من السقوط.

إن هذه الفترة ذهبية لبروز نظام عالمي جديد, وإلا فسوف تعود الدولة إلى بناء النظام الرأسمالي وترميمه من جديد, وحينها ستكون مآسي البشرية أكبر وأفضع بكثير مما شهدته من قبل. فنسأل الله أن لا يتسنى لهم ذلك وأن يُقوض من عباده من يقيم نظام حكم الإسلام بديلا عن نظام الرأسمالي المتهالك. وينقذ العالمين من بطشه.

الذهب: سياسة دولة الخلافة المالية

د- محمد الملكاوي

إن النظام الاقتصادي يختص أساساً بعملية إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، أما الاقتصاد السياسي فهو كيفية إدارة هذه العملية. أما النظام المالي فهو ليس بالضرورة جزءاً من النظام الاقتصادي، والنقود هي أداة مقياس منفعة السلعة والجهد في عملية الإنتاج والاستهلاك، وعرفت النقود بأنها المقياس الذي تقاس به قيمة السلع والجهود بين المنتجين والمستهلكين.

لم يترك الإسلام النظام المالي بدون تحديد، بل ربطه بوحدة معينة من النقد هي الذهب والفضة. لقد أقر رسول الله e التعامل بالدينار الذهبي والدرهم الفضي كما كان يفعل العرب في مكة المكرمة، كما أقر مقدار وزن الدينار الذهبي الذي تداوله تجار قريش في معاملاتهم في مكة وأصبح المقياس النقدي للتبادل التجاري كما جاء في حديث رسول الله e عن ابن عمر: «المكيال مكيال أهل المدينة، والوزن وزن أهل مكة». واعتبار الإسلام الذهب والفضة قاعدة للعملة واضح بالأدلة التالية:

إن الإسلام حينما نهى عن كنز المال، خص الذهب والفضة بالنهي، مع أن المال هو كل ما يتمول، فالأرض والماشية والحبوب مال كالذهب والفضة. فتحريم كنز الذهب والفضة يرجع إلى كونهما أساس العملة النقدية في الدولة الإسلامية.

ربط الإسلام الذهب والفضة بأحكام شرعية ثابتة لا تتغير كالدية مثلا.

لقد عين رسول الله e الذهب والفضة نقداً في المعاملات كالبيع والمهر وغيرها.

عندما فُرضت زكاة النقد، حدد الإسلام الحد الأدنى من الذهب والفضة.

أحكام الصرف التي جاءت في معاملات النقد، إنما جاءت بالذهب والفضة وحدهما.

وعليه فإن العملة في الاقتصاد السياسي الإسلامي ستكون هي الذهب والفضة أو عودة حاسمة لمقياس نقدي صلب قائم على الذهب والفضة. ولا يعني ذلك اس بمنافع ومنتجات أخرى عن طريق المقايضة على أساس قيمتها. فمقياس الذهب

إن التعامل بالنقد على أساس الذهب والفضة هو حكم شرعي لا يجوز تعديه من التنفيذيين بالدولة، وغير معرّض لأحوال السوق والتقلبات الدولية، كما هو الحال في ظل الرأسمالية، حيث تعرض مقياس الذهب إلى عدة نكسات، حتى بعد أن توافق المجتمع الدولي على نظام الذهب وجعله أساساً للعملة في نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إن استعادة نظام الذهب من قبل دولة الخلافة يجعل العالم يثق في السياسة الاقتصادية في الإسلام وفي نظامه المالي. وخصوصاً أن العالم اليوم يعاني من أساليب المستعمرين الرأسماليين، الذين اتخذوا النقد وسيلة من وسائل الاستعمار الاقتصادي والمالي، وحولوا نظام النقد إلى أنظمة أخرى، لا تستند إلى الذهب والفضة، مما جعل النظام المالي متغيراً وغير ثابت، وغير مستقر، فتسبب النظام الرأسمالي في أزمات اقتصادية عالمية. ومنذ عام 1971 حين أعلنت أمريكا أحادياً وقف العمل بنظام الذهب وإلغاء اتفاقية بريتون وودز، بات الدولار الأساس النقدي في العالم، وأداة التحكم في السوق المالية الدولية، والهيمنة عليها وبالتالي فإن الخروج على نظام هيمنة الدولار والعودة إلى نظام الذهب سوف يصطدم بالهيمنة الأمريكية. وحين صرح الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي سنة 2008 قائلاً: "لا بد أن نعيد التفكير في النظام المالي من أساسه، كما حصل في بريتون وودز"، ورئيس الوزراء البريطاني السابق غوردون براون "نحن نحتاج لاتفاقية بريتون - وودز جديدة، لبناء صرح مالي عالمي للسنوات القادمة" لم يَرُقْ ذلك للأمريكان. وذلك لأن أمريكا تملك أسواقا مالية عملاقة تقدر بمئات التريليونات من الدولارات، ويفوق عدة مرات احتياطي الذهب في العالم كله. ويعتبر ذلك الغنى الفاحش – الافتراضي - أخطر عقبة في طريق عودة نظام الذهب. حيث يقدر مخزون الذهب في العالم كله بـ 150.000 طن، وإن أخذنا بسعر الذهب الحالي تقريبا 1150 دولار، تكون قيمة الذهب بالدولار 5،4 تريليون دولار، وهذا أقل من قيمة ديون أمريكا الخارجية، والتي تقدر بـ 22 تريليون دولار، وتمتلك الولايات المتحدة أقل من 8.200 طن من الذهب، قيمته أقل من 300 مليار دولار، ولا يكفي هذا المخزون لتغطية 1/7 من ديونها، وهكذا، وضعت أمريكا سداً منيعاً مرتفعاً، في طريق عودة نظام الذهب.

بالإضافة إلى تحدي الهيمنة الأمريكية فإن دولة الخلافة سوف تعالج ثلاث قضايا أساسية حين اعتمادها نظام الذهب في سياستها المالية:

احتياطي الذهب والفضة في الدولة والحيلولة دون تسربه إلى الخارج

العملة المتداولة بين الناس حين قيام دولة الخلافة

سعر الصرف مقابل عملات الدول الأخرى

أما احتياطي الذهب والفضة فالبلاد الإسلامية غنية بهذين المعدنين فيوجد أكثر من 5000 طن من الذهب الاحتياطي في البلاد الإسلامية غير المناجم الموجودة بكثرة. إلا أن إصدار النقد ليس بالضرورة مرتبطاً بكمية الذهب والفضة. إذ إن الدينار مثلا يمكن أن يقسم إلى 100 أو 1000 أو 10000 وحدة أو غيرها. فالدينار الذي يقابل 4.25 غرام ذهب يمكن أن يقابله أجزاء كثيرة. والذي يحدد هذا الكم هو القوة الشرائية للدينار والتي تعتمد بدورها على إنتاجية الدولة، ما يحتم على الدولة أن ترفع قدرتها الإنتاجية إلى أقصى حد.

أما العملة المتداولة بين الناس حين قيام الدولة فتعمل الدولة على استمرار العمل بها إلى فترة محددة بحيث يتم جمع النقد الحالي في مصرف الدولة. ولا يتم مبادلة العملة المتداولة قبل قيام الدولة بنقد دولة الخلافة بأي حال وذلك لعدم وجود قيمة محددة للعملة، ولكن يسمح بتداولها للمعاملات لفترة محددة تحددها الدولة حين قيامها.

أما سعر الصرف مقابل العملات الأخرى، فالدولة تحدد سعر صرف عملتها بناء على سعر الذهب في الأسواق العالمية. فلو كان سعر غرام الذهب 30 دولارا مثلا، فتكون قيمة الدينار حوالي 130 دولارا. ومع ذلك فإن الدولة في سياستها التجارية الخارجية ستعتمد على تبادل السلع والخدمات بدلا من شرائها. فمثلا تزود الصين بالغاز أو النفط مقابل تكنولوجيا تحلية الماء مثلا. وبالتالي فإن سياسة الدولة تقوم على الحفاظ على ثروتها من الذهب وعدم تسربه للخارج.

ومن أجل التمكن من القيام بسياستها المالية على الوجه المطلوب يتعين على الدولة أن تعمل على تحقيق اكتفاء ذاتي في القضايا الأساسية كالغذاء والصحة والتعليم والسلاح. ثم إنها في كل ذلك تتصرف تصرفا مبدئيا يتبع أحكام المبدأ ولا يتذبذب بين مصالح آنية متغيرة.

هل يمكن التغلب على الأوبئة دون تدمير الاقتصاد وشلّ مظاهر الحياة؟

د. إبراهيم التميمي
*عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين

أدى خروج فايروس كورونا من الصين وانتشاره في معظم دول العالم حتى تجاوز عدد الإصابات المليون وزاد عدد الوفيات عن 70 ألف إلى استنفار الدول التي انتشر فيها الوباء، ودفعها إلى فرض إجراءات تحدُّ من التنقل والتواصل الفيزيائي بين الناس والازدحام والتجمعات الكبيرة. وهذه الإجراءات كان لها انعكاس على عجلة الحياة والاقتصاد في تلك الدول؛ وتراوح تأثيرها بين شلل كلي وتأثير سلبي شديد على الاقتصاد، وهذا حصل في الدول التي اتخذت إجراءات منع التجوال وفرض الحجر المنزلي الإجباري، وبين شلل جزئي وتأثير سلبي متوسط على الاقتصاد وهو ما حصل في الدول التي لم تفرض الحجر المنزلي الإجباري ولكنها حدت من التنقل والتجمع والتواصل بين الناس.

وحصل انقسام بين السياسيين والاقتصاديين والخبراء والحكومات على مستوى العالم إلى ثلاثة فرق: فريق يريد إنقاذ الاقتصاد ولو على حساب الجانب الصحي وتفشي المرض، وفريق يرى أنه يجب التركيز على الجانب الصحي ولو أدى ذلك إلى انهيار الاقتصاد، وفريق يريد التغلب على الوباء دون تدمير الاقتصاد ولكنه يتخبط بين إجراءات الفريق الأول والثاني دون إتباع سياسة واضحة لذلك! فهل من الممكن اتخاذ سياسة تنجح في التغلب على الوباء دون تدمير الاقتصاد؟؟ وهل قامت إحدى الدول بإتباع سياسة التغلب على الوباء دون تدمير الاقتصاد؟! وهل ما زال المجال متاحا لإتباع تلك السياسة؟ وما الذي يعيق إتباع تلك السياسة؟ وما الذي سوف يحصل في حال إصرار العالم على المضي قدماً في السياسة الحالية المتبعة؟

هل من الممكن إتباع سياسة تنجح في التغلب على الوباء دون تدمير الاقتصاد؟

نعم، وذلك سهل وميسور بإتباع سياسة بيّنها الإسلام واتبعها المسلمون منذ 1400 عام، وتقوم تلك السياسة على حصر الوباء في مكان انتشاره بالتزامن مع استمرار نشاطات الناس ومنها الاقتصادية في الأماكن الأخرى دون توقف وكلما كانت هذه السياسة مبكرة كلما كانت أنجع، فمثلاً كان يمكن إغلاق مدينة ووهان في الصين وحصر الفايروس في تلك البقعة وترك الحياة على طبيعتها ليس خارج الصين فحسب بل خارج مدينة ووهان، ولكن عدم شفافية الصين وأنانيتها وتقديمها لمصالحها على كل شيء، وتأخرها في منع الدخول والخروج إلى المدينة، وخطأ ما يسمى بإجلاء رعايا كل دولة، والسماح لهم بالعودة إلى بلادهم، وإرسال تلك الدول الطائرات لإحضارهم، أدى كل ذلك إلى خروج المرض من المدينة ثم من المقاطعة ثم من الدولة وأخيراً إلى الدول الأخرى التي ترددت أيضاً في إغلاق حدودها في وجه القادمين والمغادرين كخطوة دفاعية على التقصير الصيني، فوصل لها المرض وانتشر.

هل قامت إحدى الدول بإتباع سياسة التغلب على الوباء دون تدمير الاقتصاد وهل ما زال المجال متاحا لإتباع تلك السياسة؟

إلى الآن لا يوجد أية دولة قامت بإتباع تلك السياسة بشكلها المضبوط ولكن رغم ذلك ما زال المجال متاحا لإنقاذ الوضع رغم التأخر الحاصل، والأمر ليس بالشيء المعقد بل يكون من خلال التركيز على حصر الوباء وحجر المرضى وليس حجر كافة الناس ووقف نشاطات الحياة، وآليته تكون بحصر الوباء ضمن دائرة واسعة ومن ثم أضيق فأضيق حتى تنتهي بدائرة الأشخاص المصابين دون وقف عجلة الاقتصاد، أي أنها تقوم على إغلاق حدود الدولة ومنع الدخول والخروج منها واستمرار الحياة على طبيعتها داخل الدولة إن كانت الدولة سليمة، أما إن كانت مصابة فتنتقل إلى إغلاق مداخل ومخارج المدن المصابة مع استمرار الحياة على طبيعتها خارج تلك المدن، أما داخل المدن فيتم إغلاق الأحياء والقرى المصابة مع استمرار الحياة على طبيعتها خارج تلك الأحياء والقرى، أما داخل القرى والأحياء المصابة فيتم حجر المصابين مع استمرار الحياة على طبيعتها إن أمكن أو أن يطلب من الناس المكوث في بيوتهم خاصة في حالة الأمراض شديدة الخطورة والتي ترتفع فيها نسبة الوافيات، ولكن ذلك يجب أن يتزامن مع توفير الدولة وبشكل مجاني لكل مستلزمات الناس وحاجاتهم الأساسية بسبب الحجر في تلك المناطق من طعام وغذاء ودواء وطواقم طبية ومبانٍ.

ما الذي يعيق إتباع تلك السياسة؟

١. النظرة المادية الرأسمالية وجشعها:

سياسة حصار الوباء خاصة في مراحله الأولى لا شك أنها تؤثر على الاقتصاد بشكل سلبي، ولكنها لا تؤدي إلى انهياره ويبقى تأثيرها محدودا وسرعان ما يتعافى، لأن الحياة ونشاطاتها تبقى مستمرة وكذلك الإنتاج يبقى مستمرا، وحتى خروج المنتجات من المدن والدول التي يفرض عليها الإغلاق يبقى مستمرا -إن كان لا يشكل خطرا في نقل المرض- ولكن الذي يُمنع بشكل كامل هو دخول وخروج الناس، ولكن لأن الدول الرأسمالية تقدّس المادة على حساب كل شيء، ولا تريد خسارة دولار واحد، فقد رفضت اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحصار المرض بشكل مبكر خوفاً على الاقتصاد من خسائر محدودة وطمعاً في أن يختفي المرض دون خسائر اقتصادية ولو بسيطة أو طمعاً في أن ينتشر المرض ويأخذ معه كبار السن والمرضى وغير المنتجين وتبقى عجلة الاقتصاد دائرة (عصفورين بحجر واحد)، فما أن تفشى المرض حتى أُجبرت تلك الدول تحت ضغط الرأي العام وتداعي القطاع الصحي، على اتخاذ إجراءات كثيرة أثرت على الاقتصاد بشكل سلبي أضعاف ما تجنبته تلك الدول في البداية!!

٢. الدساتير الغربية الوضعية وما فيها من قوانين تقيد صلاحيات الدولة في الحجر والإغلاق:

وهذا يلاحظ بشكل خاص في الدول الكبرى، فمثلاً القانون الأمريكي يمنع إغلاق الولايات ومنع الدخول والخروج منها، وحينما أرادت بعض الولايات القيام بذلك تراجعت لتهديد الأخرى برفع قضايا عليها، وبالتالي فإن أمريكا مقبلة على مزيد من الانتشار، وهي في ذات الوقت لا تريد فرض الحجر المنزلي الإجباري لمنع انهيار الاقتصاد، وهنا اجتمع استمرار الحياة مع عدم حصار الوباء، وبالتالي النتيجة سوف تكون كارثية على الاقتصاد والصحة، وهي على النقيض من سياسة «استمرار الحياة مع حصر الوباء»، وما يحصل في أمريكا مشابه لما يحصل في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبقية دول أوروبا التي تحاول أن توازن بين قوانينها القائمة على الحريات وحفظها وبين سياسة فرض الإغلاق والحجر والتقييد، فتلجأ إلى سياسة التقليل من انتشار الوباء وليس حصاره مع استمرار عجلة الاقتصاد بالدوران، وهذا نتيجته كارثية لا تختلف كثيراً عن سياسة إنقاذ الاقتصاد على حساب الصحة وإن كانت أقل سوءاً منه، وفي المحصلة قد تنهار الصحة وتخرج الأمور عن السيطرة وبالتالي يسقط الاقتصاد.

3. النزعة الاستبدادية وسطوة السلطة وانعدام النظرة الرعوية والسياسية في التعامل مع الوباء ومع الناس:

وهذا يلاحظ في دول عدة حول العالم، مثل الهند وكذلك عند معظم الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين التي انتشر فيها المرض، حيث تم فرض حظر للتجوال وحجر إجباري للناس في البيوت ووقف الاقتصاد وحركة الناس ونشاطاتهم بشكل شبه كامل واستخدام القوة لفرض ذلك، وتلك الإجراءات أقرب ما تكون إلى سياسة حجر الناس منها إلى سياسة حصر الوباء وإن كانت في النتيجة تحققه ولكن مع دمار اقتصادي وبطالة وملل وفقر وجوع وعوز لا يقل خطورة عن انتشار المرض، وهو ما قد يدفع الناس في النهاية لكسر الحجر وبالتالي تفشي المرض بعد خسارة الاقتصاد وبذلك يخرج الناس والحكومات بخفيّ حُنين!!

ما الذي سوف يحصل في حال إصرار العالم على المضي قدماً في السياسة الحالية المتبعة؟

من يشاهد ما يحصل في معظم دول العالم التي انتشر فيها المرض يجد أن الحكومات حصرت الناس بين خيارين؛ إما الحجر المنزلي والدمار الاقتصادي والفقر والجوع، أو الإصابة بالمرض وتفشي الوباء، ومن ثم كيّفت الحكومات إجراءاتها وفق أحد الخيارين، وفي الحالتين ستكون النتائج وخيمة إما على الصحة وإما على الاقتصاد وأما على الإثنين معاً.

إن سبب الارتباك الحاصل في العالم اليوم هو عدم وجود دولة إسلامية تضع معالجاتها الصحيحة للكوارث والأوبئة موضع التطبيق، فيتم احتواء الكوارث قبل وقوعها وتحاصر الأمراض قبل انتشارها وتكون الدولة مستعدة في حال تفشيها لتتغلب على الوباء دون أن تضحي بالاقتصاد، وتحمي الاقتصاد دون أن تتاجر بصحة الناس أو تتهاون فيها، وتقدم للعالم نموذجا عمليا في كيفية التعامل الصحيح مع الكوارث والأوبئة، ووجب على أمة الإسلام التي كرمها الله بهذه الرسالة العظيمة أن تسعى من فورها لإقامة دولة الإسلام دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة لإنقاذ نفسها والبشرية مما هي فيه من بؤس وشقاء.

ملاحظتان:

- سياسة حصر الوباء مع استمرار نشاطات الحياة وعجلة الاقتصاد لا تتعارض مع إجراءات الصحة والسلامة والنظافة والتعقيم وتقليل الازدحام والاختلاط وإجراء مسح طبي واسع بأخذ عينات وإجراء فحوصات للناس لحصر المصابين والحاملين للمرض، فهذه إجراءات لازمة وضرورية في حال ظهور وباء في دولة ما وتتخذ داخل المدن والقرى المصابة وخارجها وفي كل مكان وهي لا توقف الاقتصاد ولا تشل عجلة الحياة.

- الاقتصاد الذي نتحدث عنه في المقال هو الاقتصاد الفعلي الحقيقي القائم على إنتاج السلع وتوفير الخدمات، وإنقاذه يكون باستمرار عمل المصانع والعمال والمتاجر والقطاع الصحي والمكاتب والمؤسسات... أما الاقتصاد الوهمي القائم على البورصات وأسواق المال والمضاربات والربا فهو أوهن من بيت العنكبوت وأزمة مثل انتشار فايروس كورونا كفيلة بزلزلة أركانه وإدخاله مرحلة السقوط الحر.

أوبئة مرت على البشرية وتواصلت من بعدها الحياة

حامد عبد العزيز

في كل مرة اعتقد الكثير من الناس أنها نهاية العالم، من هول ما يرونه من مشاهد الموت على إثر انتشار وباء فيروس كورونا الضارب في العالم اليوم شرقا وغربا.. هذه مجموعة من الأوبئة الفتاكة التي مرت على البشرية وتمكن الإنسان من العودة بعدها بقوة وإعادة تشكيل حياته بطريقة أوفق:

الطاعون الأنطوني أو طاعون الأباطرة الأنطونيين:

سجل هذا الوباء بداية ظهوره في حدود سنة 165 بعد الميلاد داخل حدود الإمبراطورية الرومانية وعلى حسب ما نقله المؤرخ الروماني كاسيوس ديو تسبب هذا الوباء الغريب في وفاة ما لا يقل عن ألفي شخص يوميا، خلال الفترة المعاصرة حدثت بعض الدراسات الحديثة أن الطاعون الأنطوني لم يكن سوى مرض الجدري وقد جاء تحديد هذا المرض بناء على وصف أعراضه التي دونها المؤرخ كاسيوس ديو. استمر هذا الوباء في الانتشار إلى حدود سنة 180 ميلادي وأسفر عن وفاة ما لا يقل عن خمسة ملايين شخص.

موجة الطاعون الدبلي الثالثة:

بداية من سنة 1855 عاشت العديد من المناطق الآسيوية على وقع انتشار الطاعون الدبلي حيث سجل هذا المرض ظهوره بإقليم يونان الصيني لينتشر منه نحو كل من الهند وهونغ كونغ وبعض مناطق أستراليا ومنغوليا. خلال تلك الفترة سهلت حركة التجارة بين مختلف الدول عملية انتشار هذا الوباء فضلا عن ذلك لعبت الفئران والجرذان الدور الأبرز في نقل المرض. استمر هذا الوباء في الانتشار لمدة عقود وأسفر عن وفاة ما لا يقل عن اثني عشر مليون شخص كان من ضمنهم عشرة ملايين حالة وفاة في الهند لوحدها.

انتشار مرض الجدري بالمكسيك:

في حدود سنة 1519 بعد الميلاد وتزامنا مع حلول المستكشف والمغامر الإسباني هرنان كورتيس قدّر عدد السكان الأصليين للمكسيك بنحو خمسة وعشرين مليون نسمة، تزامنا مع حلولهم بالمنطقة نقل المستكشفون الأوروبيون معهم مرض الجدري والذي سرعان ما انتشر بين السكان الأصليين وخلال سنتين فقط تسب هذا الوباء في وفاة ما لا يقل عن ثمانية ملايين شخص بالمكسيك، في غضون ذلك ومع حلول القرن السابع عشر تراجع عدد السكان الأصليين للمكسيك بشكل رهيب حيث إنه أصبح يقدر بنحو مليوني نسمة فقط.

طاعون جستنيان:

سجل هذا الوباء ظهوره في حدود سنة 541 بعد الميلاد خلال عهد الإمبراطور البيزنطي جستينيان الأول لينتشر سريعا في أرجاء الإمبراطورية البيزنطية بفضل حركة التجارة والموانئ. خلال تلك الفترة الحق هذا الوباء خرابا رهيبا بالعاصمة البيزنطية القسطنطينية والتي هلك نصف سكانها بسببه. أسفر هذا الوباء عن وفاة حوالي خمسة وعشرين مليون شخص لكن بعض المصادر الأخرى رجحت أن يكون عدد الضحايا أكبر من ذلك بكثير (في حدود الخمسين مليون نسمة) بسبب امتداد الوباء نحو مناطق آسيوية أخرى.

الطاعون الأسود:

تعد موجة الطاعون الأسود والتي عرفت بدايتها ببلاد الصين في حدود سنة 1334 لتنتشر منها نحو القارة الأوروبية أسوأ موجة وباء في تاريخ البشرية خلال تلك الفترة لعبت الحملات العسكرية المغولية وحركة التجارة وانتشار الفئران والجرذان وتدهور قطاع الصحة والنظافة دورا كبيرا في انتشار هذا المرض الذي تسبب لوحده في وفاة ما بين خمسة وسبعين مليون ومئتي مليون شخص فضلا عن ذلك وبناء على تقارير عديدة أسفر هذا الوباء خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1346 وسنة 1353 عن هلاك ثلث سكان القارة الأوروبية.

وباء Cocoliztli أو الحمى النازفة:

تنشأ الحمى النزفية عن فيروس VHF وهي معدية ومستمرة ومميتة في معظم الحالات. وقد اجتاحت موجات من هذا الوباء المكسيك في الفترة بين 1545 و1548 وأسفرت عن مقتل ما بين 5 ملايين و15 مليون من السكان الأصليين، مما جعلها أسوأ وباء في تاريخ البلاد. يتميز هذا المرض الغامض بالحمى العالية والنزيف، ويعرف باسم «cocoliztli» أو الوباء العظيم.

ويقال إن الإسبان الذين جاؤوا إلى المكسيك لنهب خيراتها قاموا بنشر هذا الوباء إلى جانب الجدري والحصبة، بين السكان الأصليين.

أوبئة الكوليرا:

تسبب وباء الكوليرا الذي اندلع في آسيا وأوروبا في الفترة بين 1824-1817 في وفاة عشرات الآلاف من الناس. وكانت أكبر حالات تفشي الكوليرا في اليابان عام 1817، وفي موسكو عام 1826 وفي برلين وباريس ولندن عام 1831. وانتشر الوباء في الإمبراطورية العثمانية خلال حرب البلقان 1913-1912 وتسبب أيضا في العديد من الوفيات.

ولا تزال الكوليرا تصيب الكثير من الناس اليوم، حيث تعلن منظمة الصحة العالمية أعداد المصابين به سنوياً بما يتراوح بين 4-1.3 ملايين حالة.

التيفوس:

تفشت العديد من أوبئة التيفوس على مر التاريخ، ولكن أحد أكثرها انتشاراً كان عام 1848 عندما قتل التيفوس المعدي أكثر من 20.000 شخص، معظمهم من المهاجرين الإيرلنديين الذين فروا إلى كندا هرباً من المجاعة الكبرى.

بعد ذلك بكثير، وخلال الحرب العالمية الأولى، عاد المرض للانتشار بين جيوش دول أوروبا الشرقية، حيث مات ما يقرب من 150.000 شخصاً في يوغوسلافيا وحدها. ويُعتقد أيضاً أن 3 ملايين شخص توفوا بسبب التيفوس أثناء الحرب الأهلية الروسية، حيث تم الإبلاغ عن 25 مليون إلى 30 مليون حالة مصابة عام 1922، وهو عام ذروة الوباء في الأراضي السوفيتية.

وباء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز:

يسبب فيروس نقص المناعة البشرية HIV مجموعة من الحالات عند المصابين، مما يؤدي إلى متلازمة نقص المناعة المكتسب «الإيدز». وتوفي حوالي 35 مليون شخص بسبب الإيدز منذ عام 1981، منهم 940.000 شخص عام 2017. كما تم الإبلاغ عن حوالي 36.9 مليون شخص في جميع أنحاء العالم مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية عام 2014.

وباء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز:

تسبب فيروس أنفلونزا الخنازير الناجم عن فيروس H1N1، في إصابة أول ضحية معروفة له في المكسيك في مارس 2009. وبحلول أبريل / نيسان وصل إلى كاليفورنيا، وأصاب طفلاً يبلغ من العمر 10 أعوام، ثم انتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم، مما أثار المخاوف والذعر. وتبين أن الفيروس المسبب يحتوي على أجزاء وقطع من فيروسات أنفلونزا الخنازير والطيور، وهي مجموعة لم يسبق لها مثيل.

وقد ظهر المرض نفسه مثل أنواع أخرى من الأنفلونزا على شكل حمى وألم في الجسم وسعال والتهاب في الحلق وسيلان في الأنف واحمرار في العيون.

فيروس إيبولا:

تسبب تفشي فيروس إيبولا الذي اندلع في غرب إفريقيا بين عامي 2013 و2016 في وفاة أكثر من 11.300 شخص. وبدأ تفشي إيبولا في غرب أفريقيا في غينيا في ديسمبر 2013 ، وانتشر الفيروس إلى 28.1616 شخصاً في بلدان غرب إفريقيا مثل ليبيريا وسيراليون. وتم تسجيل الوباء، الذي انتهى في يونيو 2016، على أنه أشد أنواع فيروسات إيبولا فتكاً في التاريخ من حيث عدد الأشخاص المصابين وعدد الوفيات.

وتم اكتشاف فيروس إيبولا لأول مرة عام 1976. وتظهر الأعراض عموماً بعد 2 إلى 21 يوماً من الإصابة، ويتوقف الشفاء بشكل كبير على استجابة المريض المناعية. ويصبح لدى الأشخاص الذين يتعافون من إيبولا أجساماً مضادةً تستمر لمدة 10 سنوات على الأقل.

إضافة إلى كل ذلك عرفت البشرية العديد من الأوبئة القاتلة الأخرى ونذكر منها طاعون مرسيليا سنة 1720 والذي تسبب في مقتل 100 ألف شخص ووباء الحمى الصفراء بمنطقة فيلادلفيا الأميركية والذي تسبب في مقتل حوالي خمسة وأربعين ألف شخص سنة 1793 ووباء منشوريا ما بين سنة 1910 وسنة 1911 والذي أهلك حوالي 60 ألف شخص فضلا عن كل هذا تسبب مرض الإيدز والذي تم التعرف عليه في حدود منتصف ثمانينيات القرن الماضي في وفاة ما لا يقل عن خمسة وعشرين مليون شخص.

فيروس السارس:

تسببت متلازمة تنفسية حادة معدية في نشر الذعر والفوضى في كل من آسيا وكندا بين عامي 2002 و2003. وعرف هذا التسمم الرئوي باسم «السارس». وانتشر المرض بسرعة إلى 37 دولة حول العالم في غضون أسابيع.

أصبح مرض السارس الذي بدأ في هونغ كونغ بين نوفمبر 2002 ويوليو 2003 وباءاً، بعد أن أودى بحياة 922 شخصاً، مع 8422 حالة مؤكدة في جميع أنحاء العالم. وأعلنت منظمة الصحة العالمية عن معدل الوفيات بلغ نسبة 10.9٪.

وتم احتواء السارس في عام 2003، ولم يتم الإبلاغ عن أي حالات إصابة بالسارس منذ عام 2004. ويخشى خبراء الصحة من وجود الفيروس كمستودع طبيعي في بعض مجموعات الحيوانات وأن يتسبب في حدوث أمراض عند البشر في المستقبل.

إنفلونزا الخنازير:

قتلت إنفلونزا الخنازير حوالي مليوني شخص بين عامي 1957 و1958، بينما توفي مليون شخص في تفشي الإنفلونزا في روسيا وهونغ كونغ بين عامي 1889-1890 و1969-1968. وقتل الوباء في عام 2009 ما يقدر بنحو 28.4500 شخص.

إنفلونزا سنة 1918:

يلقب هذا المرض والذي عرف ظهوره بشكل واضح في حدود شهر جانفي سنة 1918 بالإنفلونزا الإسبانية وقد جاءت هذه التسمية بسبب فترة الحرب التي عصفت بالقارة الأوروبية فخلال تلك الفترة فرضت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا تعتيما إعلاميا كبيرا حول هذا الوباء وتأثيراته بحجة الحفاظ على الروح المعنوية للشعب، في غضون ذلك نقلت وسائل الإعلام الإسبانية تقارير انتشار هذا الوباء في إسبانيا بحرية تامة ويعزى السبب في ذلك إلى حفاظ إسبانيا على موقف الحياد خلال فترة الحرب العالمية الأولى، وتزامنا مع ذلك وبسبب انتشار تقارير هذا المرض في إسبانيا شكك كثيرون في أن هذا الوباء نابع من إسبانيا ولقبوه بالإنفلونزا الإسبانية. إلى يومنا الحاضر لا تزال هنالك شكوك حول منبع هذا المرض حيث تحدثت بعض المصادر أن أول إصابة به قد سجلت على أراضي الولايات المتحدة الأميركية بينما حدث البعض أن أول إصابة به ترجع إلى سنة 1917 بالنمسا. أسفر وباء الإنفلونزا الإسبانية والذي واصل انتشاره إلى حدود شهر ديسمبر سنة 1920 عن وفاة ما بين ثلاثين وخمسين مليون نسمة

جواب سؤال

الحد الأقصى الذي يمكن أن يأخذه مستحق

الجواب:

سؤال عن الحد الأقصى الذي يمكن أن يأخذه مستحق الزكاة من الزكاة...

والجواب على ذلك أنه لم يرد في الشرع نص مباشر يبين المقدار الأقصى الذي يعطى من الزكاة لمستحقها... لكن آية الصدقات وهي قوله تعالى [إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ]، يمكن أن يستنبط منها المقدار الأقصى الذي يعطى لمستحق الزكاة، وذلك أن مستحقي الزكاة ذكروا في الآية بأوصاف مفهمة تدل على سبب إعطائهم الزكاة وهذا يعني أن إعطاءهم الزكاة معلل بالوصف القائم فيهم الذي استحقوا به الزكاة، فما دام الصنف الذي يُعطى له الزكاة ضمن وصف استحقاقه فيُعطى، فإذا تجاوز هذا الوصف فلا يُعطى:

- فمثلاً الفقراء: والمساكين يستحقون الزكاة لوصف الفقر والمسكنة... فيكون الحد الأقصى لما يعطون من الزكاة هو ما يجعلهم في غنى عن الزكاة أي ما يغنيهم بحيث يصبحون غير مستحقين للزكاة أي يخرجون بالزكاة التي تعطى لهم عن وصف الفقر ووصف المسكنة... ولا يجوز إعطاؤهم أكثر من ذلك... وهذا المقدار يختلف بالطبع من شخص إلى آخر ومن حالة إلى أخرى...

- ومثلاً العاملون: عليها يعطون من الزكاة لأنهم يعملون على جمعها... وهؤلاء يعطون من الزكاة بسبب عملهم أي مقابل جهدهم الذي يؤدونه في جمع الزكاة فتقدر لهم الدولة أجرتهم وفق الجهد الذي يبذلونه، فإن لم تحدد لهم الدولة أجرتهم فيعطون أجر المثل... ولا يزاد على ذلك لأن الزكاة ليست تبرعاً لهم بل فقط مقابل جهدهم...

- ومثلاً الغارمون: يعطون من الزكاة بما يسد دينهم بتمامه ولا يعطون فوق ذلك لأنهم يستحقون الزكاة بسبب الدين فإذا ارتفع هذا الوصف عنهم فلا يكونون مستحقين للزكاة...

وهكذا بالنسبة لجميع الأصناف فتعطى من الزكاة ما يجعل الوصف الذي استحقت الزكاة بسببه قد زال عنها.

وقد أشرنا إلى بعض هذه المعاني المبينة في الأعلى في كتاب الأموال في دولة الخلافة في باب مصارف الزكاة كما يلي:

-1 الفقراء: وهم الذين لا يأتيهم مالٌ يكفيهم، لسد حاجاتهم الأساسية التي هي المأكل، والملبس، والمسكن. فمن يدخل عليه أقلُّ مما يحتاجه، لسد حاجاته الأساسية، اعتبر فقيراً، تحل عليه الصدقة، وله أن يأخذ منها، ويجوز أن يُعطى من الصدقة، إلى الحدّ الذي يرفع حاجته، وفقره.

وقد حرم الله على الأغنياء أخذ الصدقة. روى أحمد وأصحاب السنن عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغنيٍّ، ولا لذي مِرَّةٍ سَوِيٍّ». وذو المرّة هو صاحب القوّة، والمقدرة، المكتسب، فإن لم يجد ما يكسبه اعتبر فقيراً، والغني، من استغنى عن غيره، ودخل عليه زيادة عما يسد حاجاته، وقد وردت أحاديث بيّنت من هو الغني. عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أحد يسأل مسألة، وهو عنها غني، إلاّ جاءت يوم القيامة كدوحاً، أو خدوشاً، أو خموشاً في وجهه. قيل: يا رسول الله، وما غناه، أو ما يغنيه؟ قال: خمسون درهماً، أو حسابها من الذهب» رواه الخمسة. فمن ملك خمسين درهماً فضة أي 148.75 غراماً فضة، أو عدلها ذهباً، فاضلة عن مأكله، وملبسه، ومسكنه، ونفقة أهله، وولده، وخادمه، اعتبر غنياً، ولا يجوز له أن يأخذ من الصدقة.

-2 المساكين: وهم من لا يجدون شيئاً، وقد أسكنهم العدم، ولا يسألون النّاس، عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: «ليس المسكين الذي يطوف على النّاس، تَرُدُّه اللقمة واللقمتان، والتمرة والتمرتان، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يفطن به فيتصدق عليه، ولا يقوم فيسأل النّاس». متفق عليه. والمسكين دون الفقير، لقوله تعالى: (أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ) [البلد 16] أي ملتصقاً بالتراب لعُريه وجوعه. والمسكين تحلّ عليه الصدقة، وله أن يأخذ منها، ويجوز أن يُعطى من الصدقة، إلى الحد الذي يرفع مسكنته، ويجعله مستكفياً، لإشباع حاجاته الأساسية.

-3 العاملون عليها: وهم السعاة، والمصدقون، الذين يعيّنون لجمع الصدقات ممن تجب عليهم، أو لتوزيعها على مستحقيها، ويعطى لهم من الصدقات، ولو كانوا أغنياء، مقابل قيامهم بجمع الصدقات، أو توزيعها. روى أبو عبيد عن عطاء بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلاّ لخمسة: عامل عليها، أو رجل اشتراها بماله، أو رجل له جار فقير تصدّق عليه بصدقة فأهداها إليه، أو غاز، أو مغرم». وعن بسر بن سعيد «أن ابن السعدي المالكي قال: استعملني عمر على الصدقة، فلما فرغت منها، وأديتها إليه، أمر لي بعمالة، فقلت: إنّما عملت لله. فقال: خذ ما أعطيت، فإني عملت على عهد رسول الله ﷺ، فعملني، قلت مثل قولك، فقال لي رسول الله ﷺ: إذا أعطيت شيئاً من غير أن تَسأل فَكُل وتَصَدَّق» متفق عليه.

-4 المؤلفة قلوبهم: وهم صنف من القادة أو الزعماء، أو المؤثّرين، أو الأبطال الذين لم يرسخ إيمانهم، ويرى الخليفة، أو ولاته، أن يُعطوا من الزكاة تأليفاً لقلوبهم، أو ترسيخاً لإيمانهم، أو لاستخدامهم لمصلحة الإسلام والمسلمين، أو للتأثير على جماعاتهم، مثل من أعطاهم الرسول ﷺ كأبي سفيان، وعيينة بن حصن، والأقرع بن حابس، وعباس بن مرداس، وغيرهم. عن عمرو بن تغلب «أن رسول الله ﷺ أتي بمال، أو سبي فقسمه، فأعطى رجالاً، وترك رجالاً، فبلغه أن الذين ترك عتبوا، فحمد الله، ثم أثنى عليه، ثمّ قال: أمّا بعد، فوالله إني لأعطي الرجل، وأدع الرجل، والذي أدع أحب إليّ من الذي أعطي، ولكني أعطي أقواماً، لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلع، وأكِلُ أقواماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير» رواه البخاري.

وهؤلاء المؤلفة قلوبهم لا يعطَوْن من الزكاة إلاّ إذا كانوا مسلمين، فإن كانوا كفاراً لا يُعطون من الصدقات، لأنّها لا تعطى لكافر، لقول الرسول ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم» رواه البخاري من طريق ابن عباس.

كما أنهم لا يُعطون إلاّ إذا كانت العلة التي أُعطوا لأجلها موجودة، فإن انتفت العلة لم يُعطوا، كما امتنع أبو بكر، وعمر، عن إعطائهم، بعد أن عزّ الإسلام وانتشر.

-5 الرقاب: وهم العبيد الأرقاء، يُعطون من الزكاة إن كانوا مكاتبين لفك رقابهم، ويشترون من مال الزكاة، ويعتقون إن كانوا غير مكاتبين. والأرقاء لا وجود لهم اليوم.

-6 الغارمون: وهم المدينون، الذين يتحملون الدين، لإصلاح ذات البين، أو لدفع الديات، أو يتحملونه لقضاء مصالحهم الخاصة.

أما الذين يتحملون الدين لإصلاح ذات البين، أو لدفع الدّيات، فإنه يُدفع لهم من الزكاة، فقراء كانوا أو أغنياء، ويدفع إليهم ما تحملوه من دين دون زيادة. عن أنس أن النبي ﷺ قال: «إن المسألة لا تحل إلاّ لثلاثة، لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أو لذي دم موجع» . وروى مسلم وأبو داود والنسائي عن قبيصة بن مخارق الهلالي قال: «تحملت حَمَالَةً، فأتيت رسول الله ﷺ، أسأله فيها، فقال: أقم حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها، ثمّ قال: يا قبيصة، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة، فحلت له المسألة حتى يصيبها، ثمّ يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش، أو قال سداداً من عيش، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه لقد أصابت فلاناً فاقة، فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش، أو قال: سداداً من عيش، فما سواهن في المسألة يا قبيصة، فَسُحْتٌ يأكلها صاحبها سُحْتاً».

وأما الذين يتحملون الدين لقضاء مصالحهم الخاصة، فيدفع لهم من الزكاة لقضاء ديونهم، إن كانوا فقراء، أو كانوا غير فقراء لا يقدرون على سداد ديونهم، وأما إن كانوا أغنياء يقدرون على سداد ديونهم، فلا يدفع لهم؛ لأنّها لا تحل لهم.

-7 في سبيل الله: أي في الجهاد، وما يَحتاج إليه، وما يتوقف عليه، من تكوين جيش، ومن إقامة مصانع، ومن صناعة أسلحة، فحيثما وردت (في سبيل الله) في القرآن، فإنها لا تعني إلاّ الجهاد، فيدفع من الزكاة للجهاد، وما يلزمه. ولا يحدد ذلك بمقدار، فيجوز أن تدفع الزكاة كلها، أو بعضها، للجهاد حسب ما يرى فيه الخليفة مصلحة لمستحقي الزكاة. روى أبو داود عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلاّ في سبيل الله...» وفي رواية له: «... أو لغازٍ في سبيل الله...».

-8 ابن السبيل: وهو المنقطع في سفره، الذي لا يجد مالاً يوصله إلى بلده، فيُعطى من الزكاة مقدار ما يوصله إلى بلده، قليلاً كان أو كثيراً، كما يُعطى ما يكفيه من نفقة في طريقه حتى يصل بلده، ويعطى من الصدقة، ولو كان غنياً في بلده، لقول الرسول ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلاّ في سبيل الله، أو ابن السبيل، أو...» رواه أبو داود.

وغير هذه الأصناف الثمانية المذكورة في الآية، لا يجوز أن تُعطى من الزكاة، فلا يدفع منها على إقامة المساجد، أو المستشفيات، أو المبرات الخيرية، أو على أية مصلحة من مصالح الدولة، أو الأمّة؛ لأنّ الزكاة ملك خاص للأصناف الثمانية، لا يشاركهم غيرهم فيها.

والخليفة له صلاحية النظر في إعطائها لهذه الأصناف، حسب ما يراه محققاً لمصلحة هذه الأصناف، كما كان رسول الله ﷺ والخلفاء من بعده، يقومون بذلك. ويجوز للخليفة أن يوزعها على الأصناف الثمانية، كما يجوز له أن يقتصر في إعطائها، على بعض هذه الأصناف، حسب ما يرى فيه مصلحة لهذه الأصناف، فإن لم تُوجد هذه الأصناف، حفظت الزكاة في بيت المال، في ديوان الصدقات، لتصرف عند الحاجة في مصارفها.

روى أبو عبيد عن ابن عباس قال عن الصدقة: «إذا وضعتها في صنف واحد من الأصناف الثمانية أجزأك». وكذلك قال عطاء، والحسن، وعن مالك قال: «الأمر عندنا في قسم الصدقات، أن ذلك لا يكون إلاّ على وجه الاجتهاد من الوالي، فأيُّ الأصناف كانت فيه الحاجة والعدد، أوثر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي».)

انتهى النقل من كتاب الأموال في دولة الخلافة.

آمل أن يكون في هذا الكفاية والله أعلم وأحكم.

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشتة

أمير حزب التحرير

أثر الإيمان في الحياة

إبراهيم سلامة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن ولاه.

قال الله تبارك وتعالى: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ (30) نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ (31) نُزُلًا مِنْ غَفُورٍ رَحِيمٍ (32) وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ((33) فصلت.

الذين شهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، الذين (قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ) امنوا بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر والقضاء والقدر خيرهما وشرهما من الله تبارك وتعالى، وعملوا بمقتضى الإيمان بتنفيذ أمر الله وأمر رسول الله ﷺ وعلموا أن الإيمان ليس كلمة تقال باللسان فحسب بل ما وقر في القلب وصدقه العمل وظهر في السلوك العملي والمعنوي، بمعنى أن يلتزم المؤمن بطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ بتنظيم شؤون حياته بالأحكام والأنظمة والقوانين والأعراف والمقاييس والمفاهيم التي تنبثق من الإسلام حصريا، وأسوتنا رسول الله ﷺ لنعمل عمله ونقتفي أثره، ونستعين بفهم الصحابة رضي الله عنهم للإسلام حيث أنهم تعلموا الإسلام على يد رسول الله ﷺ وعاشوا الإسلام تحت نظره وبتوجيهه ﷺ ووصلنا الإسلام عن طريقهم (ثُمَّ اسْتَقَامُوا) استقامة في القلب واستقامة في السلوك على شرع الله، والصبر على الطاعة والإتيان بها والعمل بأمر الله ونهيه والإلتزام بتطبيق شرعه، والإستقامة على دين الله تعني الثبات عليه، وعدم التحول عنه والعمل بتنظيم شؤون حياة الناس بالشريعة الإسلامية، هؤلاء هم الذين أطاعوا الله وأطاعوا رسوله ﷺ صدقا وحقا، واستقاموا على دين الله الذين (تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ) يوكل الله بهم الملائكة، فتسبغ على قلوبهم الأمن والسكينة والطمأنينة والأمان، وتبشرهم بالجنة التي وعدهم الله وأن الملائكة أولياؤهم في الحياة الدنيا والآخرة، فلا يمسهم الحزن ولا الخوف ولا تنكسر قلوبهم أو تستكين لهوان أو لظلم، فالملائكة مكلفة بحفظهم وتولي أمرهم (نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ) وذلك مكرمة من الله تبارك وتعالى على طاعتهم وحسن عبادتهم وإخلاصهم لله، لهم ما تشتهي أنفسهم وتطلبه وتتمناه في الآخرة، (نُزُلًا مِنْ غَفُورٍ رَحِيمٍ) والدعوة إلى الله عمل الأنبياء والرسل، (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) والمؤمنون على خطى الأنبياء والرسول، دعاة إلى الله، دعاة رحمة وهداية فمن يكون أحسن منهم قولا وعملا، وهم ملتزمون بطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ.

قال الله تبارك وتعالى: (قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ (137) هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ (138) وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (139) إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (140) وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ(. (141) آل عمران.

إن الله تبارك وتعالى وضع سننا للحياة، ومن هذه السنن معاقبة مكذبي الرسل والأنبياء (فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ) ومداولة الأيام بين الناس (وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ) وابتلاء المؤمنين ليمتحن صبرهم وإيمانهم ويمحق الكافرين (وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ) وينصر المؤمنين، (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) و(وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ((47) الروم، فمن أسباب النصر طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ طاعة مطلقة، وإعداد العدة والعتاد والقوة المادية والمعنوية, قال الله تبارك وتعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ((60) الأنفال، في غزوة أحد حين خالف الرماة أمر رسول الله ﷺ وتركوا أماكنهم لأخذ الغنائم، التف فرسان الكفار خلف الجبل وقتلوا من بقي عليه من الرماة، فانكشف ظهر جيش المسلمين ووقع فيهم القتل واضطربت صفوفهم، ورجع جيش الكفار إلى المعركة واستشهد سبعون رجلا من المسلمين، فانقلب النصر إلى هزيمة وانحصر أثر مخالفة الرماة لأمر رسول صلى الله عليه وسلم، في نتيجة المعركة، بمعنى أن سنن الله تبارك وتعالى ماضية لا تحابي أحدا، ويجب على المسلمين الأخذ بالأسباب، وعليهم الإلتزام بطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ وتنفيذ شرع الله بدون تقصير أو إهمال حتى يكونوا (وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) وإلا فيصيبهم ما يصيب غيرهم من الأمم، من الضعف والتشتت وضياع أمرهم، كما حدث مع المسلمين أثناء الحروب الصليبية، وفي إخراجهم من الأندلس وما هم فيه اليوم ومنذ أكثر من مائة عام، حين احتل الصليبيون سواحل بلاد الشام وأنشأوا ممالك واستولوا على بيت المقدس، تعاون معهم بعض أمراء المدن من المسلمين، حفاظا على مصالحهم الشخصية كما هو الحال اليوم مع جميع حكام بلاد المسلمين، إلا أن المخلصين من أمراء المسلمين والعلماء الصالحين، اتخذوا طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ أساسا لحكمهم، وإخراج الكفار من بلاد المسلمين، وكانت البداية على يد أمير الموصل مودود ابن التونكين، في موقعة الصنبره سنة 507 هجريه، حيث أنه هزم قوات بلدوين ملك بيت المقدس، وقتل منهم أكثر من ألفي فارس، واستمرت بعد ذلك سياسة أمراء المسلمين الصالحين بإخراج الصليبيين من بلاد المسلمين، واشتهر منهم عماد الدين الزنكي وابنه محمود نور الدين وصلاح الدين قائد معركة حطين وتحرير بيت المقدس، ويذكر هنا أن نور الدين هو من أمر بصنع منبر صلاح الدين وحمله مع الجيش ليضعه في المسجد الأقصى، وتولى هذه المهمة صلاح الدين بعد موت نور الدين رضي الله عنهم جميعا، والأمير قطز قائد معركة عين جالوت مع المغول، والظاهر بيبرس ومعاركه مع المغول والصليبيين، وقلاوون وابنه الأشرف خليل الذي أنهى وجود الصليبيين من بلاد المسلمين بعد مأتي عام تقريبا من الجهد والجهاد والإخلاص وطاعة الله ورسوله ﷺ، بعكس ما يقوم به حكام بلاد المسلمين اليوم ومنذ انقلاب الإتحاد والترقي على السلطان عبد الحميد، وهؤلاء الحكام يخدمون الكفار ويعملون بثقافتهم وقوانينهم وبرأيهم، ويحاربون الإسلام ويمنعون وحدة المسلمين والحكم بالشريعة الإسلامية خدمة للكفار وحفاظا على مصالح زائفة، وهذه الدويلات أو الإمارات الصليبية بأنظمتها وقوانينها، أقامتها بريطانيا على وجه الحقيقة، ومن ضمنها دولة اليهود التي أقامتها في غالبية أرض فلسطين، والآن تكاد تكون سياسة الدول القائمة في بلاد المسلمين قائمة على التنازل لليهود عن فلسطين، حتى من صنعوا زعماء ورؤساء لأهل فلسطين أصبحوا خدما وعبيدا لليهود، ومن المفارقة أن المسلمين أثناء الحروب الصليبية وغزو المغول، رغم ضعفهم لم يتزعزع ثقتهم وولائهم بالإسلام.

أما اليوم فإن الثقافة الغربية تجد لها أذانا صاغية بين المسلمين، واستحدثت لهم ولاءات لغير الإسلام، وتجد منهم من يبرر معاداته للإسلام، بالإضافة إلى تعاونهم مع الكفار الذين يراقبون ويمنعون كل حركة ونشاط لاستئناف الحياة الإسلامية

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللهِ «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ. وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ. فَإِذَا فَعَلُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلاَّ بِحَقِّهَا. وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ) وحق الشهادتين هو الإلتزام بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتحاكم إليه وتنظيم شؤون حياة الناس بالشريعة الإسلامية حصريا شريعة وشعيره.

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلاَّ كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لاَ يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ مَا لاَ يُؤْمَرُونَ فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ).

وقال الله تبارك وتعالى: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ (42) فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (43) فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ (44) فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (45) قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ (46) قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ (47) وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (48) وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ(. (49) الأنعام

ربنا ارحمنا وارحم والدينا وارحم المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء والأموات وأدخلنا في عبادك الصالحين الراشدين إنك تواب رحيم وصلي اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين. (وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ(.

الخلافة وإلزامية الأحكام

الأستاذ سعيد رضوان القيسي

ـ قال تعالى: {هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا}، {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ}.

ـ وقال جل من قائل: {وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ}، {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ}

هذه الآيات الكريمة، الأولى تبين أن الغاية من إرسال الرسل هي التمكين لدين الله وإظهاره فوق كل دين وتشريع، وكذلك الآية الثانية تأمر بالقتال ليكون الخضوع كله لله، وهذا يظهر فيه الإلزام بشرع الله وأن ليس للناس أي خيار.

أما الآية الثالثة والرابعة فيظهر فيهما عدم الإلزام، فكيف يكون التوفيق بين هذه النصوص؟

عند الرجوع إلى السيرة النبوية والتطبيق العملي للإسلام كما طبقه رسول الله صلى الله عليه وسلم نجد الإكراه الذي نهى عنه الشرع جاء في موضوع الإيمان والعقيدة، والإلزام جاء في التشريع وتنظيم العلاقات بين الناس المسلمين وغيرهم، فتطبق الشريعة على جميع رعايا الدولة مسلمين وأهل ذمة على اختلاف عقائدهم، وهذه وظيفة الدولة الإسلامية وسائر الدول، فكل الدول تطبق القوانين على كل من هم في سلطانها، بغض النظر عن عقائدهم وقناعاتهم.

إن الله لا يقبل من المسلمين أن يجعلوا أحكام الشريعة سلوكا فردياً غير ملزم، من أراد أن يصلي فله ذلك ومن أراد أن لا يصلي فله ذلك أيضا، ومن أراد أن يزني فله ذلك ومن امتنع فله ذلك، بل كل من فعل مخالفة لشرع الله عاقبناه بالعقوبة التي حددها الشرع، مسلما كان أم كافراً.

إن نزع صفة الإلزام عن الأحكام الشرعية يجعل الإسلام سلوكا فرديا لا وجود له في الحياة، ويصبح الإسلام كسائر الأديان من هندوسية ونصرانية وغيرها.

إن الذي يعطي الأحكام الشرعية صفة الإلزام في الواقع هي الدولة، بتطبيقه قوانين ملزمة في العلاقات الداخلية والخارجية.

إن الدولة والإسلام هي دولة الخلافة، وبغيابها يغيب الإسلام من الحياة ومن العلاقات العامة والدولية.

لا شك أن خسارة الدول بعضاً من معاركها العسكرية مع أعدائها هي خسارة مؤلمة ولكن الخسارة القاتلة هي خسارة دولة المبدأ.

لقد خسر المسلمون عبر تاريخهم الطويل بعضاً من معاركهم من معركة أحد إلى معاركهم مع الصليبيين والمغول، إلا أنهم لم يخسروا دينهم ودولتهم.

عندما هدمت دولة الخلافة بأيدي خونة العرب والترك الذين خانوا دولتهم ودينهم وأنفسهم خسروا دولتهم ودينهم، وغاب الإسلام من الوجود.

لقد كان أعظم انتصار حققه الكفار على المسلمين هو هدم الخلافة.

إن ما يلاقيه المسلمون من ضنك العيش وتنكيل وقتل وتشريد وجرأة من الكفار على دمائهم وأعراضهم ومقدساتهم ما هو إلا لغياب دولة الخلافة التي ترعاهم وتتبنى قضاياهم، وتحرص على نصرتهم أينما كانوا.

إن ما نراه من ويلات هو ثمن يسير لجرم هدم الخلافة، فلا يكفر هذا الجرم العظيم إلا عمل تبذل فيه المهج رخيصة، ويبذل فيه كل غال وثمين.

اللهم كفّر عنا ذنوبنا وارحمنا بعودة الخلافة الراشدة التي وعدتنا برحمتك يا أرحم الراحمين.

نقض الفكر الغربي وبيان فساده ومخالفته لبديهيات العقل وقواعد التفكير

(الجزء الأول)

محمود رضا

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

قد يظن امرئ أن العقل الغربي الناشئ ما قبل عصر التنوير وما بعده قام على العقل والاستدلال العقلي، وأن تصوراته الفلسفية والفكرية والسياسية إنما هي نتاج البحث العقلي السليم، وقد يدفع الناظر لهذا الرأي رؤيته لاستخدام العقل في النقاشات والحوارات التي دارت في المجتمعات الغربية حول قضايا الدين والسياسة والأخلاق والعرف والدولة، والعلاقة بين الرجل والمرأة، فيخلط الإنسان بين كون المباحث استخدم فيها العقل، وبين كونها لم تعتمد العقل أساسا في البحث، وإنما اعتمدت أسسا فكرية غير صحيحة منها فكرة الحل الوسط، ومنها فكرة نسبية الحقائق، وتصورهم لأهلية الإنسان لوضع تشريعات وحلول لقضايا المجتمع والفرد والدولة والتجمعات البشرية.

ويمكن تصوير الفرق بين جعل المباحث عقلية واختبار صحتها بالعقل، وبين استخدام العقل في الوصول إليها بالمثال التالي:

تلميذ أعطاه المعلم صيغة رياضية خاطئة، وطلب منه أن يحل مسألة رياضية، فبذل التلميذ جهده لحل المسألة وتوصل منها إلى جواب. هذا الجواب يعتبر نتاج جهد عقلي، ولكن الجواب لا يقنع العقل ولا يوافقه.

فمثلا الفكر الغربي عندما اعتمد فكرة فصل الدين عن الدولة، أو فصل الدين عن السياسة، إنما كان ذلك نتيجة صراع طويل بين رجال الفكر والدين، وبين رغبات متعددة بين من يريد جعل الدين المحرف مهيمنا على الحياة، وبين مفكرين رأوا أن الدين ورجاله رجال الكهنوت إنما يمارسون سلطانهم لتثبيت كرسي الحاكم وللاستئثار بالقرارات في المجتمع، وإخضاع الناس للحاكم باسم الرب.

ففكرة فصل الدين عن الدولة لم تكن نتاج بحث مستنير في واقع الخلق ووجود خالق وعلاقة هذا الخالق بالمخلوق، وأحقيته أو عدم أحقيته في إعطاء تشريعات للمجتمع، وإنما كانت فكرة الفصل بين الدين والدولة ردة فعل على واقع فاسد وممارسات خاطئة.

فعندما بذل المفكرون جهدهم في بلورة فكرة الفصل وكيفية تنفيذها، وكيف تكون العلاقة بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية، أي العلاقة بين الدولة والكنيسة، إنما كانت باعتبار الفصل فكرة مسلمة بها، والعقل إنما هو أداة لصياغتها وبلورتها ووضعها موضع التنفيذ.

فكانت فكرة فصل الدين عن الدولة بمثابة الصيغة الرياضية الخاطئة التي استلمها التلميذ من أستاذه، واعتبرها بديهة وصحيحة، ثم شرع في حل المسألة الرياضية.

ومن هنا قلنا إن عقيدة فصل الدين عن الحياة أو السياسة هي فكرة عقلية باعتبار أن العقل توصل لها، ولكنها غير مقنعة للعقل، لأن افتراض وجود خالق ثم افتراض عدم أحقيته في التشريع هو تصور قائم على باطل، وهو مخالفة للعقل السليم الذي يختبر المقدمات الفكرية التي تسبق الحلول الفكرية.

فمقدمة افتراض وجود خالق وجعل الموضوع متروكا لمن يشاء أن يقول فيه ما يشاء، أي أن يقول من يشاء بوجود خالق، وأن يقول من يشاء بعدم وجود خالق، ليس من العقل والتفكير في شيء، فهو ترك لمسألة أساسية مصيرية دون جواب.

ثم إن ترتيب وجوب فصل الدين عن الحياة أو الخالق عن إعطاء معالجات للمجتمع بناءً على جواب فضفاض هو بمثابة "لا جواب" هو تمحل مخالف للعقل، فالعقل السليم يضع الحلول بعد الاهتداء لقواعد صحيحة ينطلق منها في المعالجة، وليس بناء على أسس هلامية مائعة.

فعقيدة فصل الدين عن الحياة كانت بمثابة حل وسط بين من يريد هيمنة الدين بالكلية، وبين من يريد إقصاءه أو إلغاءه بالتمام.. ولم تكن نتيجة بحث مستنير مدقق في قضية وجود الخالق وعلاقته بالمخلوق.

ولما كانت عقيدة فصل الدين عن الحياة قائمة على الحل الوسط، وعلى نسبية الحقيقة المتمثلة بوجود خالق، ظهر أثر هذه العقيدة وأثر الحل الوسط في كثير من المباحث الداشرة بين المفكرين.

وستكون هذه السلسلة لنقض الفكر الغربي في جوانب التصورات الأساسية المتعلقة بحقيقة الخلق والخالق وأحقية التشريع، وفي جوانب التشريع والقضايا الفكرية والقضائية والاقتصادية..

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء ـ تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info